

المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر

لكلية الحقوق - جامعة المنصورة



الجوانب القانونية والاقتصادية للأزمة المالية العالمية

في الفترة من ١ - ٢ إبريل ٢٠٠٩

بقاعة السنهورى بكلية الحقوق - جامعة المنصورة

بمحت بعنوان

دور السياسات الاقتصادية المصرية في تفادي آثار الأزمة المالية العالمية

(دراسة تحليلية ومقارنة وتطبيقية على الأمن الغذائي للمجتمع المصري)

إعداد

د/ محيى محمد مسعد

مدرس الاقتصاد والمالية العامة
المعهد العالي للحاسب الآلي ونظم المعلومات
أبو قير - الإسكندرية

مقدمة

فرضت الأزمة المالية التي يتعرض لها العالم أجمع - بداية بالدول الكبرى ومروراً بدول العالم النامي - المسارعة بإعداد هذا البحث عن (دور السياسات الاقتصادية المصرية في تفادي آثار الأزمة المالية العالمية) ويعتبر استشعار كلية الحقوق - جامعة المنصورة بمسئوليتها عن مواجهة تحديات تلك الأزمة، وقفة موضوعية وشجاعة، كما أنها تلبي بذلك مطلباً وطنياً وعربياً بتخصيص هذا المؤتمر لبحث هذا الموضوع الهام، وتقوم بذلك بدورها الحقيقي الفعال في خلق الفكر العربي القادر على مواجهة التحديات المختلفة للأزمة.

ولما كان من الواضح، أن مثل هذه الأزمة بدأت بإنهيار عدد من المؤسسات المالية الأمريكية، وأمتدت لتنعكس على انهيارات مؤلمة في مختلف البورصات شرقاً وغرباً، أثرت على كافة دول العالم ومنها مصر، لذلك أصبح هناك إدراك واضح لأهمية السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصادات العالمية ودور هذه السياسات في بناء نظام عادل لتفادي آثار هذه الأزمة، حيث يأخذ بعين الاعتبار الجوانب الاجتماعية والسياسية والاقتصادية في الدولة.

وقد ارتبطت هذه الأزمة، بمشكلة الارتفاعات الهائلة في أسعار المواد الغذائية خاصة الحبوب والزيوت النباتية مما شكل معه نوعاً من الضغط على المستهلك المصري وخاصة محدودي الدخل الذين تزايد أعدادهم في ظل أزمة ارتفاع الأسعار العالمية وانعكاساتها السلبية على السوق المحلي، مما شكل خطورة بالغة على الأمن الغذائي للمجتمع المصري.

ومما يزيد الأمر تعقيداً ما صاحب تلك الأزمة من عدم وضوح الرؤية أو اليقين لتوقيت انفراجها الأمر الذي يستدعي ضرورة التعرف على دور الحكومة والسياسات الاقتصادية في تفادي آثارها على مصر.

وعليه، فقدت عرضت الدراسة في **مبحثها الأول** لتطور الاقتصاد العالمي في العقود الأخيرة من خلال بيان أزمات الاقتصاد الدولي في الفترة من ١٩٧٠ - ٢٠٠٨، حتى يمكن لنا تحديد ماهية الأزمة المالية العالمية الحالية، والتعرف على السياسات الاقتصادية التي اتخذتها بعض الدول لمواجهة الأزمة، وآثار هذه الأزمة على الاقتصاد المصري، والدروس المستفادة منها.

وهدفت الدراسة في **المبحث الثاني** لبحث الأمن الغذائي لأهم سلع الحبوب (القمح والذرة الشامي) خاصة بعد استكمال سياسات التحرر الاقتصادي وفي ظل الارتفاعات الراهنة لأسعار الغذاء، وأثر ارتفاع هذه الأسعار العالمية على الميزان التجاري ومستوى معيشة

المواطن المصري، وقد اعتمدت الدراسة في تحقيق أهدافها على التحليل الاقتصادي الوصفي، وبعض المعايير الإحصائية التحليلية، حيث أمكن التوصل لعدة نتائج هامة يمكن للأجهزة الرسمية المختصة أن تأخذها بعين الاعتبار عند تحديد السياسة الزراعية.

وتضمن **المبحث الثالث** عرضاً لدور الحكومة في اقتصاد السوق، والمبادئ الأساسية لمواجهة الأزمة، وللسياسات الواجب إتباعها في قطاعات النشاط الاقتصادي لتفادي آثار الأزمة.

وقد تم التوصل إلى عدد من النتائج تم العرض لها، وتقييمها في إطار واقع النشاط الاقتصادي المصري والدراسات المقارنة في هذا الخصوص، ساعدت تلك النتائج في صياغة عدد من مقترحات شملتها الخاتمة لتكون تحت أيدي القائمين على شؤون الحكومة والسياسات الاقتصادية. وفي تطبيق تلك النتائج والتوصيات تحقيقاً للوسائل اللازمة لتفادي آثار الأزمة المالية العالمية على مصر.

المبحث الأول

أزمات الاقتصاد العالمي والسياسات الاقتصادية

تمهيد :

أن الاقتصاد العالمي قد عاصر فترة من أكثر فترات الرواج والازدهار العالمي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية وحتى نهاية الستينيات من القرن العشرين، وقد شاركت معظم الدول في هذا النجاح بدرجات متفاوتة، سواء في ذلك الدول الغربية الصناعية أو دول المعسكر الاشتراكي أو الدول النامية حديثة الاستقلال. ولم يعن ذلك أن المشاكل الاقتصادية لم تكن قائمة، فالحقيقة هي أن النجاح الاقتصادي كان تعبيراً عن القدرة على مواجهة هذه المشاكل، وهي كثيرة ومتنوعة بدرجات متفاوتة في النجاح. ولكن منذ نهاية الستينيات، وخصوصاً في السبعينات من القرن العشرين، بدأت المشاكل تبدو أكثر عصياناً على الحلول، وبدأت قدرة الدول على مواجهتها تبدو أقل نجاحاً وفاعلية عما كان عليه الأمر خلال الفترة السابقة.^(١)

وعليه، فقد عرضنا للمبحث الحالي من خلال النقاط التالية على التوالي:

أولاً: أزمات الاقتصاد الدولي (١٩٧٠ - ٢٠٠٨).

ثانياً: ماهية الأزمة المالية العالمية الحالية.

ثالثاً: بعض السياسات الاقتصادية لمواجهة الأزمة.

رابعاً: تأثير الأزمة على الاقتصاد المصري.

خامساً: الدروس المستفادة والنتيجة عن الأزمة.

أولاً: أزمات الاقتصاد الدولي (١٩٧٠ - ٢٠٠٨):

في كل وقت هناك مشاكل وهناك سياسات لمواجهة هذه المشاكل. والفارق بين الربع الأول من القرن العشرين بعد نهاية الحرب العالمية الثانية وربع القرن التالي، هو أن السياسات الاقتصادية السائدة كانت أكثر نجاحاً في مواجهة هذه المشاكل خلال الفترة الأولى، ومن هنا النجاح، في حين أنها كانت أكثر عجزاً أو قصوراً في الفترة التالية، ومن هنا الأزمات.

(١) د. حازم البيلاوي: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، عالم المعرفة، العدد ٢٥٧، مايو ٢٠٠٠، ص ٨٠.

ولذلك فعندما نتحدث عن الأزمات في الاقتصاد الدولي في الربع الأخير من القرن العشرين، فإننا نعني بشكل عام عجز الحلول والسياسات الاقتصادية وقصورها عن مواجهة تلك المشاكل، أما وجود المشاكل والتحديات الاقتصادية فهو قدر الإنسانية وحياتها ولا مفر منه، ولم ولن يعرف الإنسان حياة اجتماعية من دون مشاكل، ففي خلال ما أطلق عليه ربع القرن المجيد واجه العالم الصناعي مشاكل إعادة تعميم وتأهيل اقتصاداته المنهكة بالحرب، كما واجه مشاكل إعادة تحويل الاقتصاد الحربي إلى اقتصاد مدني، فضلا عن مشاكل التضخم. كذلك واجه المعسكر الاشتراكي مشاكل مماثلة، فضلا عن تحويل اقتصادات دول وسط وشرق أوروبا إلى الاقتصاد الاشتراكي المركزي ودفع التنمية الصناعية فيها. وأخيراً، فقد عرفت الدول حديثة الاستقلال تحديات التنمية الاقتصادية في ظل الاستقلال السياسي الوطني. وفي كل هذه الأحوال كانت السياسات الاقتصادية المطبقة متناسبة مع حجم المشاكل، وقادرة بشكل عام على احتوائها والسيطرة عليها وتوجيهها.^(١)

والجديد منذ نهاية الستينات وبداية السبعينات من القرن العشرين، هو أن المشاكل الاقتصادية بدت مستعصية على السياسات القائمة، وظهرت بوادر فشل هذه السياسات وتفاقم المشاكل وعجز السياسات، ومن هنا الحديث عن عصر الأزمات. وفيما يلي أهم مظاهر هذه الأزمات، والتي توالى الواحدة بعد الأخرى حيناً، أو تداخلت فيما بينها أحياناً أخرى:

- ١- أزمة النقد الدولي.^(٢)
- ٢- أزمة النفط والفوائض المالية.^(٣)
- ٣- أزمة التنمية.^(٤)
- ٤- أزمة الأيديولوجية الاشتراكية.^(٥)

(١) د. حازم الببلاوي: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، مرجع سابق، ص ٨١.

(٢) وقد نبه الاقتصادي الأمريكي - البلجيكي الأصل تريفين (R-Triffin)، منذ بداية الستينات من القرن العشرين، إلى خطورة نظام النقد الدولي القائم على عملة وطنية لأحدى الدول، فهذا نظام بطبيعته مزعزع وغير مستقر، ويؤدي إلى أزمات ثقة وقلقل. ففي مثل هذا النظام تحتفظ الدول بالدولار كاحتياطي لمواجهة اختلالات موازين المدفوعات باعتباره نوعاً من النقود الدولية، ولكن الدولار أيضاً دين على الاقتصاد الأمريكي ويترتب على هذه الطبيعة المزدوجة للدولار كعملة دولية ووطنية في الوقت نفسه مشاكل لن تلبث أن تؤثر في استقرار نظام النقد الدولي - انظر:

R.Triffin, Gold and the Dollar Crisis, Yale, 1960.

(٣) Hazem Beblawi, the Arab Gulf Economy in a Turbulent Age, Groom Helm, London, 1984.

(٤) Human Development Report, 1999, UNDP, Oxford University Press, 1999.

(٥) راجع ميخائيل جوربا تشوف، البيريسترويكا ترجمة محمد عبد الجواد ترجمة العربية - دار الشروق -

وأثيرت التساؤلات مرة أخرى حول الحكمة من تحرير التجارة وتحركات رؤوس الأموال، عندما فاجأت الأزمة دول شرق آسيا أو النمر الآسيوية على حد وصف البنك الدولي، وهددت بأن تطلق على ما أسماه جورج سوروس أزمة عالمية كاملة للرأسمالية. (١)

وكثيراً ما يصور الباحثون العولمة على أنها عملية لا يمكن الرجوع عنها - أي أنها طريق ذو اتجاه واحد نحو المستقبل.

وقد أدت اضطرابات منتصف عقد التسعينات من القرن العشرين إلى زيادة القلق بشأن العولمة، وبدأت الأصوات تتعالى بالاحتجاج، ودعي بعض كبار المرتبطين بالنشاط الاقتصادي مثل جورج سوروس إلى فرض ضوابط على رؤوس الأموال.

ويرى الكثير من الباحثين الاقتصاديين في البنك الدولي، أن المستقبل يدعو على التحكم ووضع الضوابط في أسواق رأس المال.

ويبذل السياسيون في أوروبا وأمريكا جهوداً مكثفة لإيجاد بديل للنموذج الاقتصادي السائد، ومظاهرات سياتل ضد قمة منظمة التجارة العالمية، شكلت أكثر التطورات أهمية حتى الآن، باعتبارها حدثت في قمة الازدهار الأمريكي قبل الأزمة المالية العالمية الحالية ٢٠٠٨.

ويلحظ في تأملات بول كروجمان، أستاذ الاقتصاد في معهد ماساشوسيتس للتكنولوجيا، بشأن مخاطر الصفقات الحرة لرأس المال، أنه يتبع مباشرة خطي جون ماينارد كينز. (٢)

إن انفجار الأزمات المالية على مدى السنوات الأخيرة والبيانات العامة على لسان القادة السياسيين من أمثال مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا السابق، والشخصيات الاقتصادية من أمثال جورج سوروس، إنما يمثل رؤية واضحة وصارخة إزاء الجانب المدمر الذي يمثله النظام الاقتصادي العالمي الجديد حيث يمكن لتحويلات فورية لرأس المال أن تهدد بإشاعة الفقر في أقاليم بأكملها واستنزاف بين عشية وضحاها كل القيم التي تراكمت على مدى سنوات من العمل الوطني. (٣)

(١) Harold James: The International Monetary System, New York; Oxford University Press, 1999.

(٢) Harold James, op.cit. 1999.

(٣) Firdrik Gemson: Globalization and Political Strategy, 2001.

عندما كانت تجري - السياسات الاقتصادية الكلية - صياغة البرامج الأولية التي يدعمها صندوق النقد الدولي، كانت ضغوط السوق الهائلة قد فرضت بالفعل على سلطات بلدان الأزمة إلى تعويم عملاتها، وفي ضوء قرار التعويم واضطراب أحوال السوق في ذلك الوقت، واجهت السياسة النقدية خياراً صعباً بين الرغبة في مقاومة ضغط السوق وتجنب توالي هبوط القيمة والتضخم بشكل لولبي، والرغبة في الحد من الآثار العكسية للتشدد النقدي على الاقتصاد الحقيقي.⁽¹⁾

وأحد الأسئلة الواردة هو ما إذا كان ذلك الهبوط قد ازداد سوءاً بدرجة أكثر مما يلزم بسبب ردود الفعل الرعناء من جانب الأسواق المالية، وبسبب الإجراءات التي قام بها صندوق النقد.⁽²⁾

أما بلدان أمريكا اللاتينية فقد كانت مفتوحة أمام تدفق هائل لرأس المال، ثم تعرضت إلى صدمات خارجية عنيفة تركتها عاجزة عن فعل أي شيء إلا على حساب سياسات انكماش وحشية فرضها عليها النظام المالي العالمي.⁽³⁾

باختصار إن النقلة الواسعة في الترتيبات الاقتصادية والسياسية التي ندعوها "إعادة الهيكلة" لها جذورها في العدول عن مشروع التنمية (إدارة النمو الاقتصادي والثروة وطنياً) إلى مشروع العولمة.⁽⁴⁾

التجربة المكسيكية

ربما كانت أكثر الحالات إثارة في إعادة هيكلة دولة ما في السنوات الماضية هي التجربة المكسيكية، حيث ألغى نظام الأمن الغذائي الوطني، واقترح البنك الدولي قرض تسوية هيكلياً زراعياً ليساعد في إلغاء الإعانات الحكومية المخصصة لاستيراد الأغذية وخصخصة هيئات زراعية شبه حكومية، وتحرير التجارة وأسعار المواد الغذائية المحلية.

كانت تلك هي شروط القروض الدولية وأصبح خضوع الحكومة المكسيكية لها نموذجاً لإعادة الهيكلة، أخضعت الخدمات الاجتماعية الريفية إلى معيار اقتصادي، وألغيت ضمانات أسعار الذرة - لقد كانت خطوة قاسية.

⁽¹⁾ Timothy Lane and others: : IMF-Supported Programs in Indonesia, Korea, and Thailand, IMF Occasional Paper 178, 1999.

⁽²⁾ Robert Garran: Tiges Tamed: The end of the Asian Miracle, 1998.

⁽³⁾ Paul Hirst Grahame Thompsion: Globalization in Question, 1999, 2004.

⁽⁴⁾ J. Timmons Roberts, Amy Hite: from Modernization to Globalization, 2000.

وتحت ذريعة سياسات التعديل الهيكلي بدأت الحكومة المكسيكية بالسماح ببيع الأراضي - كانت الأراضي الجماعية المشتركة محمية من نقل ملكيتها إلى آخرين بناء على الدستور - للمكسيكيين ولتجار الأراضي الزراعية الأجانب.

إن هذا التعديل مع التحرير الاقتصادي هدد الملاك المكسيكيين الصغار بشكل خطير، كذلك قطاع الحبوب الأساسي، خاصة أن الحكومة المكسيكية وافقت على سحب دعم أسعار السلع الأساسية مثل الذرة والبقول. (1) [راجع المبحث الثاني تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على الأمن الغذائي المصري].

لقد أصبح "الانفتاح" شعاراً لعصر العولمة وصار من المعتاد ألا يكتمل اجتماع للمؤسسات المالية الدولية دون الإشادة بالآثار العظيمة للانفتاح.

وإذا كان "مرض الخوف من العولمة" ليس له بئرره، فإن "موطن الروع بالعولمة" أيضاً ليس له ما يببره (2)، وهو منتشر في واشنطن في الشارع رقم تسعة عشر (مقر صندوق النقد الدولي) حيث يرى أن زيادة الاندماج من خلال التجارة والانفتاح هو جواز المرور إلى سرعة النمو. (3)

يدعو صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والاقتصاديون التقليديون إلى تحقيق الاندماج التام للدول النامية في الاقتصاد العالمي. إلا أنه لتحقيق نظام عالمي ذي وجه إنساني يجب أن يصطحب التكامل بسياسات تضمن الوفاء بالحاجات الأساسية، وتصحح الخلل الموجود في عدم تساوي توزيع الأصول والدخل والسلطة. (4)

إن التجارة الدولية تكرر التفاوت في الدخول، ونظراً لأن الصادرات تزايدت بسرعة أكبر من الناتج المحلي الإجمالي على المستوى العالمي، فإن لها تأثيراً ذات أهمية متزايدة على توزيع الدخل، وتعكس حصص التجارة الدولية أنماط توزيع الدخل من ذلك مثلاً أنه من كل دولار واحد يتم توليده من خلال نشاط التصدير يذهب ٠,٧٥ دولار إلى أغنى دول العالم وتحصل البلدان منخفضة الدخل منه على ٠,٠٣ دولار.

وتؤدي العولمة داخل كثير من البلدان النامية إلى تفاقم التفاوت، إلا أن زيادة الدخل توأمت مع صور متطرفة من الاستغلال، وتآكل حقوق العمال، وزيادة التعرض لأخطار

(1) J. Timmons Roberts, Amy Hite: from Modernization to Globalization, 2000.

(2) د. إيهاب محمد يونس: العولمة بين الاستمرار والانهييار، مجلة مصر المعاصرة، أكتوبر ٢٠٠٧، العدد ٤٨٨، ص ٤٥٢ وما بعدها.

(3) Kevin Watkins : Making Globalization work for the Poor 2002.

(4) Paul Streeten, Op.cit. 1999.

الأسواق العالمية، وصارت المرنة في أسواق العمل مرادفاً مخففاً للتعبير عن الانتهاكات الصارخة للحقوق الأساسية. (١)

والواقع أن معظم التدفقات الدولية من السلع والخدمات، والاستثمار المباشر، والمعاملات المالية يتم بين أمريكا الشمالية وأوروبا واليابان ولا تحصل البلدان الأقل نمواً إلا على ٠,١ في المائة من إجمالي تدفقات الاستثمارات للداخل في العالم، في حين يذهب ٠,٧ من التدفقات إلى البلدان النامية مجتمعة. (٢)

وبالنسبة لأي شخص مهتم بسياسة الاقتصاد الدولي، فإن التسعينات من القرن العشرين كانت هي عقد العولمة، عندما تم التوسع في التجارة الدولية في السلع والخدمات ورؤوس الأموال بدرجة غير مسبوقة، وفي خلال الثمانينات من القرن العشرين شهدت عملية صنع السياسات الاقتصادية في البلدان الصناعية، انحرافاً حاداً نحو اليمين في ظل القيادة السياسية لكل من ماسايوشي أو هيرا وخلفائه في اليابان، ومارجريت تاتشر في المملكة المتحدة، ورونالد ريجان في الولايات المتحدة، وهلموت كول في ألمانيا. وقد وفرت الاقتصادات النيوكلاسيكية والتي تركز على الجانب المتعلق بالعرض المبررات النظرية للتجارب السياسية الجزئية، والتي كانت مضللة أحياناً. (٣)

وحرى بنا أن نؤكد هنا أن أيديولوجيا الليبرالية الجديدة التي يرى جراي أنها مصدر قوة لعولمة السوق الحرة إنما هي ظاهرة أمريكية على وجه الدقة والتحديد (ربما وضعتها تاتشر موضع التطبيق ولكنها، كما رأينا، دمرت نفسها بل وربما دمرت خلال العملية الليبرالية الجديدة البريطانية كروية عن السوق الحرة) (٤)

الانفتاح الانتقائي:

يعتبر الانفتاح - في أحد جوانبه - مذهباً اقتصادياً غريباً بدرجة تسترعي الانتباه. فوزارات التجارة والمالية في بلدان الشمال، من بين أنصاره الأشد حماسة خاصة عند إسداء المشورة للبلدان النامية، أما عندما يتعلق الأمر باقتصادياتها الوطنية فإن مبادئ التجارة الحرة يجري انتهاكها أكثر مما يجري الالتزام بها شعارهم في ذلك هو "أفعل كما نقول، وليس كما نفعل" وهو ما لا يعد أساساً سليماً لعولمة أكثر شمولاً. (٥)

(١) Kevin Watkins : Making Globalization work for the Poor 2002.

(٢) Paul Streeten : Integration, Interdependence, and Globalization, 2007.

(٣) James M. Boughton: Globalization and the Silent Revolution of the 1980s, 2002.

(٤) Firdrik Gemson: Globalization and Political Strategy, 2001.

(٥) Kevin Watkins : Making Globalization work for the Poor 2002.

استمرت البلدان الغنية، حتى وهي تخفض حواجزها التجارية على مدى العقود الماضية، في اتخاذ موقف يتسم بنزعة حمائية شديدة ضد المنتجات كثيفة العمالة التي تصنعها البلدان النامية. وتلك حقيقة مؤسفة لاحظها واعترض عليها منذ زمن بعيد خبراء التجارة الاقتصاديون والمؤسسات الدولية المنوطة بها السياسة التجارية.

من الخطأ أن نطالب البلدان النامية بتخفيض حواجزها التجارية بينما تظل الحواجز التجارية قائم في البلدان الغنية، إن الصادرات من الدول النامية تعجز عن النمو بسبب الحماية داخل البلدان الغنية.⁽¹⁾

وفيما يتعلق بالتكلفة التي تتحملها البلدان النامية بسبب السياسة الحمائية التي تتبعها بلدان الشمال، فقد تم توثيقها جيداً. وتبلغ خسائر هذه البلدان ٥٠ مليار سنوياً وفقاً للتقدير المتحفظ فعندما تدخل البلدان النامية الأسواق العالمية، تواجه برسوم جمركية في البلدان الصناعية تزيد بمقدار أربع مرات في المتوسط عما تدفعه البلدان الصناعية الأخرى. وتقرض الرسوم ذات الصبغة العقابية في المجالات مثل الزراعة والتصنيع كثيفة العمالة التي تتمتع فيها البلدان النامية بأقوى ميزة محتملة ولعل الزراعة هي أوضح المجالات التي تتجلى فيها المعايير المزدوجة، فبينما تمضي البلدان النامية على طريق تحرير التجارة، تتفق البلدان الصناعية مليار دولار يومياً على الدعم الحكومي للإنتاج الفائض وإغراق الصادرات، وبذلك تدمر - على نطاق أسطوري - مصادر رزق المزارعين ضعاف الحيلة من ذوي الحيازات الصغيرة. [راجع المبحث الثاني تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على الأمن الغذائي المصري].

وتحرير التجارة غير المتكافئ هو من الأسباب التي تجعل البلدان الصناعية مستمرة في الاستئثار بنصيب الأسد من منافع العولمة، فالبلدان النامية تتحمل أعباء تطبيق نظم تجارية أكثر انفتاحاً، بينما تستبعدا السياسات الحمائية لبلدان الشمال من فرص السوق. والمناهج الحالية في مشروعية قروض صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تعزز هذه المعاملة غير المتكافئة.⁽²⁾ [ولنا عودة لمناقشة حماية المنتج المحلي في المبحث الثالث - انظر ص ٢٦]

ثانياً: ماهية الأزمة المالية العامة ٢٠٠٨ :

على الرغم من أن السنتين الأخيرتين كشفت الستار عن جوانب ضعف أصابت الاقتصاد الأمريكي، إلا أن الأزمة الحالية لم تبدأ تظهر بقوة إلا في منتصف شهر سبتمبر

(1) Jagdish Bhagwati: Targeting Rich – Country Protectionism Jubilee 2000.

(2) Kevin Watkins : Making Globalization work for the Poor 2002.

٢٠٠٨، وذلك نتيجة لسوء إدارة التمويل العقاري في الولايات المتحدة حيث تعدت الرهون العقارية القيمة الحقيقية للممتلكات بحوالي ٢,٣ تريليون دولار، وأثر ذلك في بورصات العالم نتيجة لعمليات التوريق.^(١)

وانعكست الأزمة في بدايتها في صورة إفلاس بعض البنوك الأمريكية الكبرى وانهيار بعض المؤسسات المالية والتأمين، وكذا عدد من البنوك ليس فقط في الولايات المتحدة بل وفي أوروبا واليابان.

وتبع ذلك انهيار في بورصات الأوراق المالية على مستوى العالم في صورة انخفاضات متتالية بلغت خسائرها - وفق بعض التقديرات - أكثر من ٢٥ تريليون دولار في البورصات الأمريكية وحدها.

ووضح أن الأزمة وتوابعها ترجع إلى عدد من الأسباب، نذكر منها:

أ- التسبب - بل ويمكن القول بالانحراف - الذي أصاب النظام المالي الأمريكي، وخاصة نتيجة لغياب الرقابة والمتابعة لتطبيق القواعد والضوابط الموضوعية. ومن الأمثلة التي أعلنت أن مديراً تنفيذياً لإحدى الشركات الأمريكية صرفت له مكافآت بلغت قيمتها ٣٥٠ مليون دولار على مدى عشر سنوات.^(٢)

ب- التوسع في تمويل الرهن العقاري دون تقييم حقيقي لقدرة المستفيدين على الوفاء بالتزاماتهم، وبالتالي كان التعثر طبيعياً وعلى الأخص في إطار الاتجاه إلى رفع سعر الفائدة على هذا الائتمان، ومن ثم زيادة الأعباء على المستفيدين.

ج- فقدان الثقة سواء بين البنوك والمؤسسات وبعضها أو لدى الأفراد والشركات.

ثالثاً: بعض السياسات الاقتصادية لمواجهة الأزمة:

وفي مواجهة حدة الأزمة الحالية بدأت الحكومات والبنوك المركزية عدداً من الإجراءات الفورية - بعضها غريب على النظام المالي العالمي الحالي - وكان في مقدمة هذه

(١) رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية، شعبة السياسات المالية والاقتصادية، تقرير عن الأزمة المالية العالمية وآثارها على مصر، ٢٠٠٨، ص ١.

(٢) المرجع السابق، ص ٢ وكذلك انظر أسامة غيث، التخطيط الشيطاني والقرصنة الاقتصادية العالمية، جريدة الأهرام يوم ١٣/١٢/٢٠٠٨، ص ١٧. ويوم ٢٠/١٢/٢٠٠٨.

الإجراءات التي استهدفت في المقام الأول زيادة السيولة المتاحة ومحاولة إعادة الاستقرار إلى عمليات الائتمان ما يأتي: (١)

أ- استحوذت الحكومات على بعض شركات التأمين والمؤسسات المالية الكبرى وكذا عدد من البنوك الكبيرة المتعثرة، الأمر الذي يصل في ذاته إلى مرتبة التأمين والتأمين الجزئي، وهو إجراء يتناقض مع خصائص النظام المالي المبني على الاقتصاد الحر المطلق. وفي مقدمة الدول التي اتخذت هذا الإجراء الولايات المتحدة وبريطانيا. ويدخل في هذا شراء حصص في رأسمال البنوك.

ب- ضخ مبالغ ضخمة إلى البنوك والمؤسسات المالية، نذكر منها على سبيل المثال مبلغ ٧٠٠ مليار دولار في الولايات المتحدة مسمى Bailout Plan، ومبلغ ٢ تريليون دولار في الاتحاد الأوروبي، ومبلغ ٤,٢٥ تريليون ين (حوالي ٤٥ مليار دولار) في اليابان، ومبلغ ٤٨٠ مليار يورو في ألمانيا، ومبلغ ٣٦٠ مليار يورو في فرنسا. وعلى الرغم من أن هذه الأموال الضخمة أدخلت نوعاً من الطمأنينة التي انعكست على انتعاش في بورصات الأسواق العالمية في الولايات المتحدة وأوروبا وشرق آسيا، إلا أن هذا الانتعاش انتكس بعد يومين فقط لتعود البورصات إلى خسائرها المتتالية. (٢)

ج- محاولات - لازالت غير محددة المعالم والنتائج - لتوحيد الجهود عالمياً للتغلب على الأزمة: اجتماعات صندوق النقد الدولي، اجتماعات مجموعة السبعة، اجتماعات الاتحاد الأوروبي .. وكلها تستهدف إيجاد نوع من التنسيق والتكامل بين الجهود لتلافي النتائج المؤلمة للأزمة.

ومما زاد من خطورة الأزمة المالية الراهنة أن آثارها لم تقتصر على البنوك والتأمين والمؤسسات المالية بما في ذلك البورصات، وإنما أصبح واضحاً أنها تهدد اقتصاديات الدول ذاتها المتقدمة والنامية على السواء، مما يهدد العالم بحدوث حالة من الركود الاقتصادي قد تزداد تفاقمًا، وهو ما لا نتمناه. وقد أعلن المسؤولون في الولايات المتحدة أنها قد دخلت فعلاً في حالة الركود الاقتصادي Ec.Recession، الأمر الذي بدأ ينعكس على شركات الإنتاج الكبيرة (صناعة السيارات) وعلى الصناعات المتوسطة والصغيرة على سواء، وأعلن في الولايات المتحدة أن قيمة مبيعات التجزئة قد انخفضت ١,٢% على مدى الشهر الماضي، كما

(١) تقرير عن الأزمة المالية العالمية وآثارها على مصر، مرجع سابق، ص ٢.

(٢) تقرير الأزمة المالية، مرجع سابق، ص ٣.

أن العجز في الموازنة الأمريكية بلغ ٤٥٥ مليار دولار وينتظر أن يتخطى حاجز التريليون دولار مع نهاية ٢٠٠٨. (١)

رابعاً: تأثير الأزمة على الاقتصاد المصري:

ما يعيننا هو تأثير هذه المتغيرات العالمية الجديدة للاقتصاد الرأسمالي على اقتصادنا المصري، حتى يمكن لنا تحديد دور الحكومة والسياسات الاقتصادية لتفادي آثار الأزمة، [وهو ما سوف يتم دراسته في المبحث الثالث] وتظهر هذه الآثار من خلال ما يلي: (٢)

أولاً: تأثر الميزان التجاري المصري المتوقع بشكل مباشر من جراء نقص التبادل التجاري المتوقع من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا خاصة في مجال تصدير الملابس الجاهزة والتي تصدر نسبة ٦٠% منها إلى أمريكا و ٣٥% إلى أوروبا وكذلك الفواكه والخضروات المصرية والحبوب والزيوت النباتية، وسوف يتم دراسة هذا الأثر عملياً في المبحث الثاني تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على الأمن الغذائي المصري.

ثانياً: انخفاض في عدد السياح الأمريكيين والأوروبيين إلى القاهرة ومنتجات مصر السياحية من جراء نقص السيولة وانخفاض الدخل والاستهلاك.

ثالثاً: الانخفاض المتوقع في جذب الاستثمارات العالمية إلى مصر بعد أن وصلت إلى حوالي ١٣ مليار دولار العام الحالي.

رابعاً: الانخفاض المتوقع في إيرادات قناة السويس بنسب تتراوح بين ١٥% إلى ٢٠% لتقلص حركة التجارة العالمية بين الولايات المتحدة وأوروبا ودول جنوب شرق آسيا تأثراً بالكارثة المالية.

خامساً: تراجع البورصة المالية المصرية وهو ما حدث بالفعل حيث فقدت أسهم العديد من الشركات أكثر من ٧٥% من قيمتها في السقوط المروع للبورصة المصرية بعد إجازة عيد الفطر المبارك مباشرة عام ٢٠٠٨ وبلغت قيم الخسائر الدفترية حوالي ٣١٥ مليار جنيه لأسهم الشركات المضاربة في البورصة كما أن هناك ١٢ شركة مصرية لها شهادات إيداع دولية في البورصات العالمية تأثرت تأثراً بالغاً من سقوط البورصات العالمية - كما أن استثمارات

(١) المرجع السابق، ص ٣.

(٢) تقرير عن الأزمة المالية العالمية، مرجع سابق، ص ٥ وكذلك تقارير منشورة بمجلة (الأهرام الاقتصادي) عدد رقم ٢٠٧٧، أكتوبر ٢٠٠٨.

الأفراد المصريين بمحافظ الأوراق المالية بالخارج قد تأثرت تأثراً مباشراً وتقدر قيمة الأموال المصرية للأفراد في البورصات الدولية بحوالي ٩٦٠ مليون دولار.

كما من المتوقع أن يتأثر القطاع المصرفي المصري والذي يودع أرصدة بالخارج حوالي ١٢٣ مليار جنيه واستثمارات البنوك المصرية في الأوراق المالية الأجنبية بلغت أكثر من ١٥ مليار جنيه في يونيو ٢٠٠٨.

سادساً: تأثر الموازنة العامة للدولة من التراجع المتوقع للاستثمارات الأجنبية في مصر والتي تساهم بشكل مباشر في إنشاء مشروعات جديدة وزيادة النشاط الاقتصادي وتشغيل العمالة المصرية وتحصيل الضرائب والتأمينات والرسوم العامة، وهذا بخلاف حجم الخسائر في حركة التجارة الخارجية تصديراً واستيراداً بنحو ٦ مليارات دولار [منها ٤ مليارات دولار صادرات و ٢ مليار دولار واردات]، مقارنة بالعام ٢٠٠٧-٢٠٠٨ وأن كان انخفاض أسعار البترول والحبوب الغذائية والزيوت والمعادن والحديد والنحاس والألمونيوم بحوالي ٣٥% سيكون في صالح مصر وتخفيف الضغوط على مبالغ الدعم بشرط القضاء على الاحتكارات المعروفة للجميع في صناعات الحديد والأسمنت والأسمدة ومواد البناء مما يخفف ويقلل عجز الموازنة.

سابعاً: من المتوقع أن يشهد سوق العقار المصري تباطؤاً في الفترة القادمة لزيادة المعروض عن المطلوب وتأثر حركة التمويل العقاري بالأزمة- وأن كان في أضيق الحدود وكذلك لتخوف المشترين المتوقعين مما يحدث في الاقتصاد العالمي وتأثيره على الاقتصاد المصري المحلي خاصة في أزمة العقارات ومن المتوقع أن تتخفف الأسعار في حدود ٣٠%.

ثامناً: من المتوقع أن تتخفف نسبة النمو الاقتصادي لمصر ودول الشرق الأوسط من ٦% إلى ٤% بسبب انخفاض أسعار النفط.

تاسعاً: سيؤدي الاضطراب الاقتصادي بالولايات المتحدة الأمريكية إلى تقليص مبالغ المعونة الأمريكية المقدمة لمصر ودول الشرق الأوسط في مثل هذه الظروف.

وبناء على ما تقدم، سيشهد الاقتصاد المصري تأثراً حقيقياً مع مرور الوقت سيزيد من نسب البطالة وانخفاض الأداء الكلي والنتائج القومي والدخل القومي والذي سيؤثر في النهاية على المواطن المصري.

خامساً: الدروس المستفادة والناجئة عن الأزمة:

١- أوضحت الأزمة بما لا يدع مجالاً للشك أن الاقتصاد الحر لا يعني "غياب" دور الدولة، خاصة وأن هذا الغياب في الولايات المتحدة كان من الأسباب الرئيسية لتفجر الأزمة. وأصبح من المقرر - بصرف النظر عن الأيديولوجيات - أن للدولة دورها الواجب والرئيسي وعلى الأخص بالنسبة للتنظيم والرقابة والمتابعة، بل وبالنسبة للتدخل المباشر في بعض الظروف.

٢- وترتب على ما سبق^(١) أن طفا على السطح حوار دولي حول ما إذا كان النظام المالي العالمي الحالي جديراً بالتعديل والتغيير، أو أنه في حاجة إلى مجرد الإصلاح والتطوير. ويدخل في الحوار الدائر دور صندوق النقد الدولي وضرورة إعادة هيكلته على اعتبار أنه جهاز الإنذار المبكر للأزمات المالية. كما أن الحوار اتسع ليشمل مدى الحاجة إلى تعاون وتنسيق دوليين متكاملين - وهو ما تنزعه الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي ومجموعة G7، أو أن مثل هذا التكامل الدولي يتوازى مع السياسات الفردية التي يمكن للدولة أن تتبعها رعاية لمصالحها الخاصة، وهو الاتجاه الذي بدأ واضحاً في بداية الأزمة في ألمانيا وفرنسا وبريطانيا، والذي نطالب بتطبيقه أيضاً بالنسبة لمصر [انظر المبحث الثالث].

٣- أبرزت الأزمة أن الاقتصاديات الكبرى - في غياب الدور الإيجابي للحكومات - كانت مرتعاً خصباً للانحراف وعدم الشفافية، وبالتالي تقل مصداقية المطالبة بالشفافية والعمل بعيداً عن الانحراف، ويتضح أن لكل دولة أن تضع معاييرها التي تضمن الأداء الجيد.

دور الدول النامية في تفادي آثار الأزمة:

وضح أن نظام العولمة القائم - والذي يرى البعض أنه من وضع الدول الغنية ليصب بالدرجة الأولى في أولوية مصالحها- عندما يتعرض لمخاطر معينة فإن الدول النامية والفقيرة تتعرض لهزات عنيفة على اعتبار أنها تفتقر إلى الأدوات المتاحة للدول الغنية لتلافي هذه الهزات. وبالتالي فإن الدرس المستفاد من الأزمة يجب أن تعيه الدول النامية والفقيرة من حيث إيجابية توجيه مواردها الذاتية، بالإضافة إلى التعاون فيما بينها كضرورة من ضروريات التعايش الصحي ولو جزئياً.

(١) تقرير عن الأزمة المالية العالمية، مرجع سابق، ص ٤.

يضاف إلى ما سبق أن الدول النامية والفقيرة عليها أن تترك أن هناك أثراً لهذه الأزمة - وبالذات على المدى العاجل المتوسط والطويل - ستمثل تحديات عليها مواجهتها نتيجة لما سيصيب الدول الغنية من آثار اقتصادية سلبية متتالية. وهو ما يجب أن تركز هذه الدول جهودها - منفردة ومجموعة - لمواجهتها.

أن السبيل الوحيد لإنقاذ العولمة لن يكون إلا من خلال صحة الدول النامية واتحادها^(١): كما حدث مؤخراً في مؤتمرات منظمة التجارة العالمية، حيث توحدت البلاد النامية وقامت فرض التزامات جديدة عليها، كما طالبت الدول المتقدمة بتنفيذ التزاماتها طبقاً لاتفاقيات المنظمة. كما يجب إحداث نهضة شاملة مثلما حدث في دول جنوب شرق آسيا.

ويبقى دور الدول الإسلامية هو المنفذ الحقيقي ليس للعولمة فحسب بل للعالم أجمع، فالتاريخ - سواء كان الاقتصادي أو السياسي .. الخ- يشهد أن العدل والمساواة بأفضل صورها لم تظهر إلا من خلال فترة الدولة الإسلامية، ففترة العصور الوسطى (المظلمة) لعبت فيها الحضارة الإسلامية دوراً بارزاً بشهادة الأوروبيين أنفسهم، كما لعب الذهب الإسلامي دوراً هاماً في التجارة العالمية في ذلك الوقت، وهو ما أدى إلى ازدهار التجارة في البحر الأبيض المتوسط ومنه إلى بقية المناطق، وقد ساعد في ذلك: حدوث اكتفاء ذاتي في الدول الإسلامية، التنوع الكبير في المنتجات الزراعية والحرفية، العلاقات التجارية القوية مع الدول الأفريقية، وكذلك بعض مناطق آسيا (الهند - الصين - اندونيسيا) وتطور الملاحة العربية وسيطرتهم على أعالي البحار.^(٢)

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإن النظام الإسلامي يكفل علاج المظاهر السلبية التي خلفتها العولمة، حيث يتضمن إعادة صياغة للمجتمع في كافة جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية. ففي الجانب السياسي وجدت الشورى ومحاسبة السوالي ومساواة الجميع أمام القضاء... الخ، وهو ما أدى للاستقرار الداخلي وحسن التعاون الخارجي. وأما الجانب الاقتصادي والاجتماعي فقد تنبه منذ بدايته إلى خطورة التفاوت في المستويات الاجتماعية من وجود فئات تتمتع بثراء وأخرى تعاني من فقر مدقع، وهي إحدى العلامات المميزة للعولمة، فكان فرض الله عز وجل للزكاة لإعادة توزيع الثروة للتقريب بين فئات المجتمع، حيث يحافظ ذلك على استقرار المجتمع، ومنع الفتن والاضطرابات. وتحقيق ذلك يتم

(١) د. إيهاب محمد يونس: العولمة بين الاستمرار والانهيال، مجلة مصر المعاصرة، أكتوبر ٢٠٠٧، العدد ٤٨٨، ص ٤٨٩ وما بعدها. .

(٢) د. رمزي زكي: التاريخ النقدي للتخلف، دراسة في أثر النظام النقدي الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، عالم المعرفة، ع ١١٨، أكتوبر ١٩٨٧ ص ١٤-١٨.

من خلال التوزيع العادل لأموال الزكاة على من كان له حق فيها، وهو ما يتطلب تنظيمًا للناس (أحوالهم، معيشتهم ..) لمعرفة مدى الاحتياج. كما يتطلب أيضاً المراقبة الشديدة والمحاسبة المالية لضمان طهارة يدي العاملين على أموال المسلمين، حتى يأخذ كل ذي حق حقه، ولقد لعب بيت المال دوراً حيوياً في ذلك، بالإضافة إلى دوره في منح القروض للمحتاجين.^(١)

ومع هذا فقد احترم الإسلام الملكية الخاصة وضرورة تمتع الشخص بثمره مجهوده، حتى يكون ذلك دافعاً للاجتهاد والتنافس، وليس للتكاسل والتخاذل.^(٢) كما حث إلى الصدقات، ومنع أي مظهر من مظاهر الاستغلال، مثل: وجود المحتسب، وتحريم الغش والربا .. الخ.

ولا أدل على ذلك من انتشار المؤسسات التي تعمل طبقاً للشريعة الإسلامية في الدول الغربية، وعلى رأسهم الولايات المتحدة، حيث تلاحظ تزايد الأعمال المصرفية والاستثمارية التي تطبق قواعد المعاملات الإسلامية، حتى وإن كان هناك أسباب أخرى دفعت هذه الدول لتطبيق تلك القواعد، فهذا إقرار ضمني بصحتها وعدم تعارضها مع أنظمتها.^(٣)

(١) د. د. محيي محمد مسعد: نظام الزكاة بين النص والتطبيق، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثانية ٢٠٠٣، ص ١٩٧ وما بعدها.

(٢) د. الحبيب الجحاني: المجتمع العربي الإسلامي، الحياة الاقتصادية والاجتماعية، عالم المعرفة، ع ٣١٩٤، سبتمبر ٢٠٠٥، ص ١٨.

(٣) لمزيد من التفاصيل عن الإسلام والعولمة انظر:

- Cycles, Global Terrorism, and World Development. Alternatives: Turkish Journal International Relations, Vol. 6, No.1 &2, Spring & Summer 2007.
- MOHAMMAD KARIM: Globalization and Post-Soviet Revival of Islam in Central Asia and the Caucasus. Journal of Muslim Minority Affairs, Vol. 25, No. 3, December 2005.
- HASAN KOSEBALABAN: The Impact of Globalization on Islamic Political Identity: The Case of Turkey, World Affairs, Vol. 168No.1 Summer 2005.
- Fauzi Najjar: THE MRABS, ISLAM AND GLOBALIZATION, MIDDLE EAST POLICY, VOL, XII, NO. 3, FALL 2005.
- AHMET T. KHRU: Globalization and Diversification of Islamic Movements: Three Turkish Cases. Political Science Quarterly Volume 120 Number 2 2005.
- Alexandria HORSTMANN: Ethnohistorical Perspectives on Buddhist-Muslim Relations and Coexistence in Southern Thailand: From Shared Cosmos to the Emergence of Hatred? SOJOURN Vol. 19, Nc. 1 (2004), pp.76-99.
- Suzaina Kadir: Mapping Muslim politics in Southeast Asia after September 11, The Pacific Review, Vol. 17 No. 2 June 2004: 199-222.
- SINDRE BANGSTAD: The Changed Circumstances for The Persormance of Religious Authority in A Cape Mustim Community, Journal of Religion in Africa, 34, 1-2.
- LEONARD A. STONE: The Islamic Crescent: Islam, Culture and Globalization, Innovation, Vol. 15, No. 2, 2002.
- Roxanne L. Euben: Contingent Borders, Syncretic Perspective: Globalization, Political Theory, and Islamizing Knowledge, International Studies Association, Blackwell Publishing, 2002.
- STEPHEN VERTIGANS and PHILIP W. SUTTON: Globalization Theory and Islamic Praxis, Global Society, Vol. 16, No. 1.2002.

المبحث الثاني

تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على الأمن الغذائي المصري

تمهيد:

في إطار دراستنا بالمبحث الأول، يمكننا القول أنه بالرغم من تزايد الإنتاج الزراعي المصري لمحاصيل الحبوب والبذور الزيتية إلا أنه مازال دون مستوى إشباع الاحتياجات الاستهلاكية وتحقيق الأمن الغذائي للمجتمع المصري، مما ترتب عليه زيادة الاعتماد على الأسواق الخارجية لتلبية الاحتياجات الغذائية مما ترتب عليه أيضاً ارتفاع متنامي ومتسارع في عجز الميزان التجاري الغذائي بصفة عامة والحبوب والزيوت النباتية بصفة خاصة، ومع التغيرات التي تعاني منها هذه الأسواق في الآونة الأخيرة، والتي تمثلت في الارتفاعات الهائلة في أسعار المواد الغذائية خاصة الحبوب والزيوت النباتية مما شكل معه نوعاً من الضغط على المستهلك المصري وخاصة محدودي الدخل الذين تزايد أعدادهم في ظل أزمة ارتفاع الأسعار العالمية وانعكاساتها السلبية على السوق المحلي. ومما يزيد الأمر تعقيداً ما صاحب تلك المشكلة من مستجدات عالمية يأتي في مقدمتها الأزمة المالية العالمية [والتي عرضنا لها في المبحث الأول] وما يصاحبها من عدم وضوح الرؤية أو اليقين لتوقيت انفراجة تلك الأزمة. الأمر الذي يستدعي ضرورة التعرف على معدلات الاكتفاء الذاتي لأهم سلع مجموعة الحبوب والزيوت النباتية وأثر ارتفاع أسعارها العالمية على الميزان التجاري المصري والأمن الغذائي، ومن ثم تحديد الإمكانيات المتاحة للحد من تلك الآثار.

وعليه، فقد عرضنا للدراسة في هذا المبحث من خلال النقاط التالية:

أولاً: التعرف على معدلات الاكتفاء الذاتي من أهم سلع مجموعة الحبوب والزيوت النباتية والتي أثرت على الأمن الغذائي للمجتمع المصري وذلك خلال العشر سنوات الأخيرة (١٩٩٢-١٩٩٧)، (٢٠٠٢-٢٠٠٧) حيث تتسم الفترة الأولى باستكمال تطبيق سياسة التحرر الجزئي لقطاع الزراعة وبداية تطبيق التحرر الكلي، بينما تتسم المرحلة الثانية باستكمال التحرر الكلي للقطاع فضلاً عن كونها تضم السنوات التي شهدت الارتفاع في الأسعار العالمية للغذاء.

ثانياً: دراسة تطور الأسعار العالمية للغذاء وأهم العوامل المؤثرة عليها.

ثالثاً: أثر ارتفاع الأسعار العالمية للحبوب والزيوت النباتية، على الميزان التجاري المصري والأمن الغذائي للمجتمع المصري.

أولاً: معدلات الاكتفاء الذاتي من أهم سلع مجموعة الحبوب والزيوت النباتية:

(أ) معدل الاكتفاء الذاتي من أهم سلع مجموعة الحبوب:

يوضح جدول (١) بملحق المبحث الثاني الكميات المتاحة للاستهلاك ونسب الاكتفاء الذاتي ومتوسط نصيب الفرد من القمح والذرة الشامي وذلك خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٧) والفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٧) والذي تبين منه ما يلي:

تزايدت الكميات المتاحة للاستهلاك الكلي (تمثل هذه الكمية الإنتاج مضاف إليه الواردات ومخصوم منه الصادرات ومضاف إليه أو مخصوم منه الفرق في المخزون) من القمح والذرة الشامي خلال الفترة الثانية (٢٠٠٢-٢٠٠٧) مقارنة بالفترة الأولى (١٩٩٢-١٩٩٧) مما ترتب عليه تزايد نسب الاكتفاء الذاتي للقمح خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى، وقد يرجع ذلك لتزايد الإنتاج المحلي (خاصة في ظل تناقص الواردات من حوالي ٥,٧ مليون طن خلال الفترة الأولى إلى حوالي ٥,٢ مليون طن خلال الفترة الثانية) بمعدل يفوق تزايد الاستهلاك حيث تزايد الإنتاج المحلي للقمح خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى بحوالي ٤٢,٢% بينما تزايد المتاح للاستهلاك الكلي بمعدل ١٦,٣% خلال نفس الفترة مقارنة بالأولى، وبالرغم من تزايد الكميات المتاحة للاستهلاك الكلي للذرة الشامي إلا أن نسب الاكتفاء الذاتي له تناقصت من حوالي ٦٩,٤% خلال الفترة الأولى إلى حوالي ٦٢,٥% خلال الفترة الثانية، وقد يرجع ذلك لتزايد الاستهلاك (مما ترتب عليه تزايد كمية الواردات من حوالي ٢,٣ مليون طن خلال الفترة الأولى إلى حوالي ٤,١ مليون طن خلال الفترة الثانية) بمعدل يفوق تزايد الإنتاج حيث تزايد الاستهلاك بحوالي ٤٧,٦% خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى، بينما تزايد الإنتاج بحوالي ٣٢,٩% خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى.

تزايد كمية الغذاء الصافي للإنسان (تمثل هذه الكمية المتاح الكلي للاستهلاك مخصوم منه استخدامات الأعلاف والصناعة والتقاوي والفاقد وتسمى الكمية الناتجة الغذاء المتبقي للإنسان وبضربه في معاملات الاستخراج الخاصة بكل سلعة نحصل على الغذاء الصافي للإنسان) من القمح خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى بمعدل قدر بحوالي ١٤,١% إلا أن هذه الزيادة لم تنعكس في متوسط نصيب الفرد والذي تناقص من حوالي ١٣٦,٩ ك.جم في السنة خلال الفترة الأولى إلى حوالي ١٢٧,٢ ك.جم في السنة خلال الفترة الثانية، ويمكن تفسير تناقص متوسط نصيب الفرد بالرغم من تزايد كمية الغذاء الصافي إلى الزيادة السكانية حيث قدر عدد السكان كمتوسط خلال الفترة الثانية بحوالي ٧٠ مليون نسمة مقابل ٥٦,٩ مليون نسمة خلال الفترة الأولى، كما زادت كمية الغذاء الصافي للإنسان من الذرة الشامي خلال

الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى بمعدل قدر بحوالي ١٠١,٤% مما ترتب عليه تزايد متوسط نصيب الفرد بالرغم من الزيادة السكانية من حوالي ٣٩,٩ ك.جم في السنة خلال الفترة الأولى إلى حوالي ٦٥,٥ ك.جم في السنة خلال الفترة الثانية.

(ب) معدل الاكتفاء الذاتي من الزيوت النباتية:

يوضح جدول (٢) بملحق المبحث الثاني الكميات المتاحة للاستهلاك ونسب الاكتفاء الذاتي ومتوسط نصيب الفرد من الزيوت النباتية وذلك من خلال فترتي الدراسة والذي تبين منه ما يلي:

تتناقصت الكميات المتاحة للاستهلاك الكلي (تمثل هذه الكميات أيضاً كمية الغذاء الصافي للإنسان حيث أن جملة الاستخدامات وما تمثله من أعلاف ومستلزمات صناعة وتقاوي وفاقده مساوية للصفر، كما أن معاملات الاستخراج للزيوت تقدر بحوالي ١٠٠%) من الزيوت النباتية من حوالي ٧٩٣,٣ ألف طن خلال الفترة الأولى إلى حوالي ٧٣٦,٣ ألف طن خلال الفترة الثانية وبمعدل ٧,٢%، إلا أن نسب الاكتفاء الذاتي، تزايدت من حوالي ١٤,٨% خلال الفترة الأولى إلى حوالي ١٦,٢% خلال الفترة الثانية، والذي قد يرجع لتزايد الإنتاج المحلي (وإن كان بكميات طفيفة حيث تزايد من حوالي ١١٧,١ ألف طن خلال الفترة الأولى إلى حوالي ١١٩,٢ ألف طن خلال الفترة الثانية) من الزيوت النباتية، إلا أنه ومن ناحية أخرى تناقص متوسط نصيب الفرد من الزيوت النباتية من حوالي ١٣,٩ ك.جم في السنة خلال الفترة الأولى إلى حوالي ١٠,٥ ك.جم في السنة خلال الفترة الثانية، وقد يفسر ذلك لزيادة السكان كما سبق ذكره، فضلاً عن تناقص الكميات المتاحة للاستهلاك والتي قد يرجع لتناقص كمية الواردات خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى.

ثانياً: تطور الأسعار العالمية للغذاء:

يتناول هذا البند تطور الأسعار العالمية للغذاء بصفة عامة وللحبوب والزيوت النباتية بصفة خاصة والعوامل المؤثرة عليها، حيث ارتفعت أسعار السلع الغذائية ارتفاعاً قياسيًّا خلال عامي ٢٠٠٦/٢٠٠٧، وواصلت الأسعار ارتفاعها بصورة أكثر حدة خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام ٢٠٠٨ ويوضع جدول (٣) بملحق المبحث الثاني تطور الرقم القياسي لأسعار السلع الغذائية خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٨) لمجموعة الحبوب، والزيوت، والسكر، ومنتجات الألبان، واللحوم، حيث تبين القفزات التي حدثت في أسعار السلع الغذائية خاصة في عامي ٢٠٠٧، ٢٠٠٨ وقد تصدرت أسعار الحبوب والزيوت والألبان ومنتجاتها قائمة السلع الغذائية

التي تزايدت أسعارها خلال الفترة الأخيرة، ويرجع ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الزراعية الغذائية إلى العديد من العوامل جزء منها في جانب العرض، والآخر في جانب الطلب.

ففي جانب العرض فإن نقص الإنتاج بسبب تغيرات المناخ والأحوال الجوية في الدول الرئيسية المصدرة للغذاء كاستراليا وكندا، وكذلك الانخفاض التدريجي في مستوى مخزون الحبوب منذ منتصف التسعينات من القرن العشرين، وتجاوز الطلب الإمدادات مما أدى إلى ارتفاع الأسعار، وهذا ما حدث في حالة الحبوب والزيوت حيث أدى انخفاض مخزونها إلى حالة من عدم الثقة في الأسواق أدى إلى ارتفاع الأسعار، هذا بجانب زيادة تكاليف الوقود مما أدى إلى زيادة كبيرة في أسعار الأسمدة، وزيادة تكاليف نقل الأغذية إلى الدول المستوردة، كما أن استحداث استخدامات بديلة للحاصلات الزراعية (إنتاج الوقود الحيوي) ساهم في زيادة أسعار السلع الغذائية، ومن ناحية أخرى ساهم التزايد السكاني والنمو الاقتصادي العالمي في زيادة الطلب على السلع الغذائية، وهو ما أدى بالتالي لارتفاع أسعارها، كما أن تغير هيكل الطلب على السلع الغذائية خاصة في الدول النامية والتي حققت تنمية متقدمة في السنوات الأخيرة، وبدأ فيها تحول في أنماط التغذية وزيادة الطلب على منتجات اللحوم والزيوت والألبان، وهو ما يمثل طلب متزايد على معروض تناقص للأسباب سالفه الذكر.

كما يلاحظ من جدول (٣) تطور الأرقام القياسية للأسعار العالمية للسلع الغذائية بصفة عامة خلال الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٨، حيث تزايدت من حوالي ١١٤,٤ عام ٢٠٠٤ إلى حوالي ١٥٧,٤ عام ٢٠٠٧، وخلال عام ٢٠٠٧ ظلت الزيادة بصفة شهرية حيث تزايدت من حوالي ١٤١,٧ خلال شهر أبريل ٢٠٠٧ إلى حوالي ١٨٧,٣ خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٧، وبلغت هذه الزيادة أقصاها خلال الشهور الأولى من عام ٢٠٠٨. كما تزايدت الأرقام القياسية للأسعار العالمية للحبوب بمعدل ٤,٩%، ٣٨,٧% عام ٢٠٠٧ مقارنة بأعوام ٢٠٠٤، ٢٠٠٦ على الترتيب، كما تزايدت بمعدل ٥١,٤% خلال شهر ديسمبر ٢٠٠٧ مقارنة بشهر أبريل ٢٠٠٧، وتزايدت بحوالي ١٩,٢% خلال شهر أبريل ٢٠٠٨ مقارنة بشهر يناير ٢٠٠٨.

تزايد الرقم القياسي لأسعار الزيوت العالمية بمعدل ٤٨,٧% عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦، وبمعدل ٥٠,٧% خلال ديسمبر ٢٠٠٧ مقارنة بشهر أبريل ٢٠٠٧، وبحوالي ١٠,٤% خلال شهر أبريل ٢٠٠٨ مقارنة بشهر يناير ٢٠٠٨.

كما تزايد الرقم القياسي لأسعار السكر العالمي بمعدل ٤٠,٢% عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٤، كما تزايدت الأرقام القياسية لأسعار كل من الألبان، واللحوم بمعدل ٩٠%، ٢,٥% عام ٢٠٠٧ على الترتيب مقارنة بعام ٢٠٠٤ جدول (٣).

ثالثاً: أثر ارتفاع الأسعار العالمية للحبوب والزيوت على الميزان التجاري المصري والأمن الغذائي للمجتمع المصري:

نظراً لاعتماد السوق المصري على السوق العالمي بصفة رئيسية في توفير أكثر من ٤٠% من احتياجات القمح، ٣٥% من احتياجات الذرة، ٨٠% من احتياجات الزيوت، ومع الارتفاع الهائل في أسعار هذه السلع في السوق العالمي فإن تأثير ذلك ينعكس من ناحية على قيمة فاتورة الواردات من هذه السلع مما يترتب عليه تزايد عجز الموازين التجارية السلعية لهذه السلع، ومن ناحية أخرى ترتب على ارتفاع الأسعار العالمية للسلع الغذائية ارتفاع أسعار البيع للمستهلك في السوق المحلي، هذا ويستهدف هذا الجزء التعرف على تأثير ارتفاع الأسعار العالمية للحبوب والزيوت على الميزان التجاري بصفة أساسية، فضلاً عن تأثيرها وبالتالي على الأمن الغذائي للمجتمع المصري.

ومن جدول (٤) بملحق المبحث الثاني، حيث قدرت قيمة واردات أهم سلع مجموعة الحبوب والزيوت النباتية بحوالي ٤٩,١% من إجمالي قيمة الواردات الزراعية خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٧) وحوالي ٨٢,٦% من قيمة الواردات خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٧)، كما يتبين من نفس الجدول تزايد متوسط قيمة واردات القمح من حوالي ٨١٧,١ مليون دولار خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٩) إلى حوالي ٩٣٣,٢ مليون دولار خلال الفترة الثانية (٢٠٠٢-٢٠٠٧) وهو ما يعني تزايد عجز الميزان التجاري السلعي للقمح (تم تجاهل قيمة صادرات القمح لضآلة قيمتها خلال فترتي الدراسة) بحوالي ١١٦,١ مليون دولار خلال الفترة الثانية مقارنة بالأولى وذلك بصفة عامة، بينما على مستوى سنوات الفترة الثانية للدراسة وهي الفترة التي شهدت الارتفاعات الهائلة في أسعار المواد الغذائية بصفة عامة والحبوب والزيوت بصفة خاصة، فقد تزايد عجز الميزان التجاري السلعي للقمح بحوالي ٤٣٦,٦ مليون دولار خلال عامي (٢٠٠٦-٢٠٠٧) مقارنة بعامي (٢٠٠٤-٢٠٠٥) بينما تزايد قيمة العجز بحوالي ٥٩١ مليون عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦ مقابل تزايد كمية الواردات من حوالي ٥,٨ مليون طن عام ٢٠٠٦ إلى حوالي ٥,٩ مليون طن عام ٢٠٠٧، الأمر الذي يستدل منه على التأثير الواضح لأسعار الاستيراد والتي تزايدت من حوالي ١٤٣,٣ دولار/طن كمتوسط خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٧) إلى حوالي ١٦٤ دولار/طن خلال (٢٠٠٤-٢٠٠٥)، ثم تزايدت لتصل لنحو ١٦٦ دولار/طن عام ٢٠٠٦، ونحو ٢٦٤,١ دولار/طن عام ٢٠٠٧، بينما تساهم كل من ارتفاع أسعار الاستيراد وتزايد الكمية المستوردة في الارتفاع الهائل بقيمة واردات الذرة الشامي خلال الفترة الثانية للدراسة والتي قدرت بحوالي ٦١٠,٣ مليون دولار مقارنة بالفترة الأولى حيث قدرت خلالها بحوالي ٣٠٨,٤ مليون دولار، وهو ما يعني تزايد عجز الميزان

التجاري السلعي للذرة الشامي (تم تجاهل قيمة صادرات الذرة الشامي لضآلة قيمتها خلال فترتي الدراسة) بحوالي ٣٠١,٩ مليون دولار خلال الفترة الثانية مقارنة بالفترة الأولى وذلك بصفة عامة، بينما على مستوى سنوات الفترة الثانية للدراسة وهي الفترة التي شهدت ارتفاعات هائلة للأسعار كما سبق الذكر فقد تزايد عجز الميزان التجاري السلعي للذرة الشامي بحوالي ٢٠٩,٥ مليون دولار خلال عامي (٢٠٠٦-٢٠٠٧) مقارنة بعامي (٢٠٠٤-٢٠٠٥)، بينما تزايد قيمة العجز بحوالي ٣٨٩,٦ مليون دولار عام ٢٠٠٧ مقارنة بعام ٢٠٠٦ مقابل تزايد كمية الواردات من حوالي ٣,٨ مليون طن عام ٢٠٠٦ إلى حوالي ٤,٥ مليون طن عام ٢٠٠٧، الأمر الذي يستدل منه على التأثير الواضح لأسعار الاستيراد والتي بلغت حوالي ٢١٢,٥ دولار/طن عام ٢٠٠٧ مقارنة بحوالي ١٤٣,٥ دولار/طن عام ٢٠٠٦، وحوالي ١٣٧,٤ دولار/طن خلال الفترة (٢٠٠٤-٢٠٠٥) وحوالي ١٣٦ دولار/طن خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٧)، هذا ويشكل إجمالي قيمة واردات الحبوب (القمح والذرة الشامي) حوالي ٣٦,٩%، ٣٧,٤% من متوسط إجمالي قيمة الواردات الزراعية خلال فترتي الدراسة على الترتيب.

وعلى مستوى الزيوت النباتية يلاحظ ارتفاع إجمالي نسبة مساهمتها في إجمالي قيمة الواردات الزراعية من حوالي ١٢,٢% خلال الفترة الأولى إلى حوالي ٤٥,٢% خلال الفترة الثانية جدول (٤)، بالرغم من تناقص إجمالي كميتها من حوالي ٦٧٧,٧ ألف طن خلال الفترة الأولى إلى حوالي ٦٢٧ ألف طن خلال الفترة الثانية وفقاً لإحصاءات منظمة الأغذية والزراعة، ويعزي تزايد قيمة واردات الزيوت النباتية إلى ارتفاع أسعارها بصفة مستمرة خلال الفترة الثانية فضلاً عن الارتفاعات الهائلة التي سجلتها خلال عامي ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ والتي قدرت (وفقاً لتقرير الأغذية والزراعة والصادر عن منظمة الأغذية والزراعة ٢٠٠٨) بحوالي ٩٧% من متوسط أسعارها بصفة مستمرة خلال الفترة الثانية فضلاً عن الارتفاعات الهائلة التي سجلتها خلال عامي ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ والتي قدرت (وفقاً لتقرير الأغذية والزراعة والصادر عن منظمة الأغذية والزراعة ٢٠٠٨) بحوالي ٩٧% من متوسط أسعارها منذ نهاية التسعينات وهو ما يعني تزايد عجز الميزان التجاري السلعي لإجمالي الزيوت النباتية (تم أخذ قيمة صادرات الزيوت في الحسبان خلال فترتي الدراسة) بحوالي ٤٨٩ مليون دولار التجاري السلعي للزيوت النباتية بحوالي ٥٢,٤ مليون دولار خلال عامي (٢٠٠٦-٢٠٠٧) مقارنة بعامي (٢٠٠٤-٢٠٠٥) مقابل تزايد كمية الواردات بحوالي ١٥١,١ ألف طن خلال عامي (٢٠٠٦-٢٠٠٧) مقارنة بعامي (٢٠٠٤-٢٠٠٥).

ترتّب على ارتفاع الأسعار العالمية للقمح كما سبق الذكر تزايد سعر المستهلك المحلي بمعدل ٢٣,٥% خلال عام ٢٠٠٧ مقارنةً بعام ٢٠٠٦، بينما بلغت هذه الزيادة حوالي ٣,٧% خلال عام ٢٠٠٦ مقارنةً بعام ٢٠٠٥ وهو ما يشير إلى تأثر الأسعار المحلية بالأسعار العالمية بالرغم من الدعم التي تمنحه الدولة لهذه السلعة للحفاظ على سعر تداولها بالسوق المحلي وهو ما يعكس عدم تحكم الدولة في توزيع وتداول هذه السلعة، الأمر الذي يترتب عليه تسرب كميات منه لدى التجار للاستفادة من فروق الأسعار، مما ساهم أيضاً في زيادة الأسعار، الأمر الذي يهدد الأمن الغذائي للمجتمع المصري، ويسبب في أزمة رغيف الخبز للمواطن.

كما ترتّب على ارتفاع الأسعار العالمية للذرة تزايد سعرها المحلي بمعدل ٢٠,٥% خلال عام ٢٠٠٧ مقارنةً بعام ٢٠٠٦، بينما بلغت هذه الزيادة حوالي ٥,٨% خلال عام ٢٠٠٦ مقارنةً بعام ٢٠٠٥.

وعلى مستوى الزيوت النباتية فقد تزايد سعرها المحلي بمعدل ٦,٣% خلال عام ٢٠٠٧ مقارنةً بعام ٢٠٠٦، ومما هو جدير بالذكر إن الزيوت من السلع المدعومة أيضاً وأن كان قيمة دعمها أقل من الدعم الممنوح للقمح إلا أنه نظراً لتوزيع هذه السلعة عبر البطاقات التموينية مما ساعد في استقرار أسعارها لحد ما بالسوق المحلي خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٧ كما هو موضح بجدول (٥) بملحق المبحث الثاني.

المبحث الثالث

دور الحكومة والسياسات الاقتصادية

لتفادي آثار الأزمة

تمهيد:

في اقتصاد السوق، تظل السياسات الاقتصادية الحكومية ضرورية للنهوض بالاقتصاد الوطني في إطار استراتيجية للتنمية، وهي ضرورية أيضاً، لمواجهة التطورات الاقتصادية غير المتوقعة (مثل الأزمة المالية العالمية)، وفي هذا الخصوص، تبرز أهمية التكامل بين وظائف السياسات الاقتصادية الكلية.

وتبرز أيضاً، أهمية سياسات الإصلاح الاقتصادي الهادفة إلى تفعيل آليات السوق، وتشجيع القطاع الخاص على أداء مهامه في تحسين معدلات النمو الاقتصادي والتشغيل، مع أهمية سياسات الاستثمار الحكومي في مشاريع البنية الأساسية لتحسين المناخ الاقتصادي بصورة عامة والاستثماري بصورة خاصة.

وعليه، فقد عرضنا للدراسة في هذا المبحث من خلال ثلاث نقاط، على النحو التالي:

أولاً: دور الحكومة في اقتصاد السوق.

ثانياً: المبادئ الأساسية لمواجهة الأزمة.

ثالثاً: السياسات وقطاعات النشاط الاقتصادي.

أولاً: دور الحكومة في اقتصاد السوق:

في إطار مفهوم اقتصاد السوق، حيث يعمل النظام الاقتصادي من خلال آليات السوق الحر في ظل نظام حر للأسعار، يصاحب بلوغ الاقتصاد ذروة نشاطه الإنتاجي، عادة، ظاهرة غلاء الأسعار للسلع والخدمات، أو ما يطلق عليه إصطلاح "التضخم"، وتحدث ظاهرة غلاء الأسعار عندما يقل إجمالي المعروض من السلع والخدمات عن تلبية إجمالي الطلب عليها في السوق، عندئذ تتحرك الدولة باستخدام السياسات الاقتصادية في وقت مبكر لمواجهة هذه الظاهرة قبل أن يتحول التضخم إلى حلقة مفرغة من الارتفاع في الأسعار والأجور، والذي يؤثر بالطبع في ارتفاع تكاليف الإنتاج، مما ينعكس على المنافسة التي هي ركن أساسي من أركان اقتصاد السوق وعنصر فاعل لضمان استمرارية هذا النظام الاقتصادي. وتؤكد أدبيات علم الاقتصاد على أهمية دور الدولة في اقتصاد السوق، ومن المنطقي انتهاج سياسة لحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.

إن حرية الأسواق لا تعني الفوضى في الأداء أو غياب دور الحكومة (كما قد يعتقد البعض)، إن غالبية الخبراء والمهتمين باقتصاد السوق الحر يعتقدون أن الحكومة يجب أن يكون لها دور محدد في جوانب محددة، تتركز في الحفاظ على استقرار العملة (وكبح جماح التضخم)، حماية المنافسة وحماية المستهلك ومنع الاحتكار، توضيح القواعد والأحكام الأساسية للسوق والمحافظة على تطبيقها، نظام التحكيم لتسوية المنازعات.

بمعنى أن دور الحكومة في اقتصاد السوق هو العمل على تحسين وظائف السوق، وأن تدخلها يجب أن يكون لصالح تفعيل قوي السوق (العرض والطلب) والأسعار. ومع ذلك يعتقد (Milton Friedman) ومعه كثيرون من خبراء الاقتصاد الجزئي. أن التدخل الحكومي الكثير (الزائد) يمكن أن ينتج عنه عرقلة (أو توقف) انتقال المعلومات الضرورية لعمل ونشاط السوق، وهو يعتقد بخطورة التدخلات الحكومية، ذلك لأنها قد تؤدي إلى حدوث التضخم، أو الانكماش أو انحسار النشاط الاقتصادي أو تباطئه. وهو يعتقد أن الكساد الكبير ينتج عن التأثيرات الحكومية لذلك فهي المسؤولة عن أسباب هذا الكساد. [وقد أثبتت دراستنا في المبحث الأول عكس ذلك - انظر ص ١٤].

وبالنسبة لحالة الاقتصاد الوطني، فقد اتجه الاقتصاد المصري منذ فترة ليست بعيدة للتحويل إلى اقتصاد السوق وما يتطلبه هذا التحول من إجراء الإصلاحات اللازمة في مجالات الاقتصاد والتجارة والمال والاستثمار بما يدعم تحرير الاقتصاد في إطار التحول إلى اقتصاد السوق، وبما يتوافق مع إقامة اقتصاد سوق حر حقيقي، يعتمد على آليات السوق الحر والإندماج في الاقتصاد العالمي. [وتمثل دراستنا في المبحث الثاني مثلاً تطبيقياً لهذا التحول في القطاع الزراعي - انظر ص ١٧].

وقد تطور دور الدولة من التدخل المباشر، كمالك ومشغل، إلى الإشراف والتوجيه والمتابعة كمنظم ومراقب للنشاط^(١)، مع اقتصار دورها على تنفيذ مشروعات البنية الأساسية، وتهيئة المناخ العام، والمراجعة الشاملة للتشريعات والقوانين والنظم والسياسات، والتطوير المؤسسي وتحسين بيئة الأعمال.. بما يعكس على الأداء الاقتصادي (على المستوى الكلي والقطاعي) وتحقيق التنمية في ظل اقتصاد السوق، وحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.

(١) راجع في ذلك خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧م.

وفي هذا الإطار، صدر قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية^(١) في الاقتصاد المصري، والذي يؤكد على أن تكون ممارسة النشاط الاقتصادي على النحو الذي لا يؤدي إلى منع حرية المنافسة أو تقييدها أو الإضرار بها، وذلك على الوجه المبين وفق أحكام القانون. وتزداد أهمية هذا القانون وما يتضمنه من أحكام لحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية .. في ظل التوجهات المحلية والعالمية المتزايدة نحو اقتصاد السوق وتحرير التجارة العالمية والدور المتزايد للقطاع الخاص.

وعندما نتناول موضوع دور الحكومة في اقتصاد السوق وحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وحماية المستهلك، فلا بد من التطرق إلى موضوع حماية المنتج المحلي.

وفي هذا الخصوص تحرص الاقتصادات العالمية على اتخاذ إجراءات ووسائل عديدة لحماية المنتج المحلي وحماية الصناعة من إغراق السوق المحلي بالسلع والخدمات، التي قد تؤدي إلى غلق صناعات ونشاطات ومنشآت كثيرة ناشئة لم تصل بعد إلى مستوى الكفاءة الإنتاجية الذي يمكنها من المنافسة. [راجع ص ٩]

لقد فعلت ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، فقد بدأت حياتها الصناعية بإقامة أسوار جمركية مرتفعة لتحمي صناعاتها الجديدة من تيار المنافسة الأجنبية، كما أن الصناعات الألمانية كانت تحظى منذ نشأتها بالحماية الجمركية.^(٢)

إن اتجاه الدولة لاتخاذ إجراءات حماية المنتج المحلي ومكافحة الإغراق الذي من شأنه المساهمة في عشوائية السوق التي هي بالقطع ليست في صالح الإنتاج، يجب أن يواكبها السعي الدؤوب الجاد للارتقاء بمستوى الإنتاجية والكفاءة الإنتاجية إلى مستوياتها العالمية، وعندما يتسنى تحقيق رفع معدلات الإنتاجية على المستوى الكلي والقطاعي، فإن ذلك يساعد كثيراً في إيمان التخفيف من إجراءات حماية المنتج المحلي. بمعنى أن حماية المنتج المحلي تتم لفترة انتقالية مشروطة بتحسين الإنتاجية الحقيقية للاقتصاد الوطني وإنتاجية العمالة.

ثانياً: المبادئ الأساسية لمواجهة الأزمة:

يتضح من دراستنا في المبحث الأول، أن الأزمة الراهنة تصل بنا إلى ركود اقتصادي له نتائج المؤثرة في كل دول العالم في إطار نظام العولمة الحالي.

(١) راجع في ذلك "قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية" الصادر بالقانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥م.

(٢) راجع وهيب مسيحة: فلسفة الاقتصاد، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة بدون سنة الطبعة.

ويترتب على هذا أن دولة كمصر في مواجهتها للأزمة لا بد أن تراعي عدداً من المبادئ الأساسية، في مقدمتها:

- أ- أن تكون أساليب المواجهة المصرية خالصة أولوياتها الوحيدة مصالح مصر.
- ب- أن المواجهة تتطلب تكامل الجهود الحكومية والشعبية في إطار من الشفافية الكاملة والنقطة المطلقة.
- ج- أن العودة إلى "العولمة" بعد زوال الأزمة - أي عدة سنوات - لا بد وأن تكون تدريجية وليس بطريق الهرولة، أي العودة إلى الأوضاع الطبيعية من خلال الانتماء الانتقائي (أي الاختياري) للعولمة الذي يبني على المصلحة المصرية.

ومن ناحية أخرى لا بد أن نعي كدولة نامية أن المخرج الإيجابي الوحيد لنا هو التركيز كلياً على زيادة وتطوير إنتاجيتنا وإنتاجنا، مع مراعاة الأبعاد الاجتماعية التي يجب أن تتال جهوداً موازية ضماناً لتوازن مطلوب بين النمو الاقتصادي والتنمية الشاملة والمستدامة. ومؤدي هذا أنه في المرحلة الحالية يجب الاهتمام - بصورة مطلقة بتوجيه مواردنا لتوجيه الأمل بما في ذلك تلافى الفاقد وعلى الأخص في مجالات الزراعة والصناعة، وبالتالي تلافى سلبيات الموقف وخلق إيجابيات قدر المستطاع. ويتم ذلك عن طريق ما يلي: ⁽¹⁾

- أ- التركيز على استثمار الموارد البشرية بطريقة أكثر قدرة على المنافسة والإنتاج، ونحن في هذا نتطلع إلى أسواق الخليج والأسواق الإفريقية بالدرجة الأولى.
- ب- مواجهة التضخم وتوالي ارتفاع الأسعار بطريقة أكثر حسماً، وهو ما يتطلب:
 - أساليب أكثر انتماء من المنتجين والتجارة.
 - رقابة ومتابعة أكثر فعالية من الحكومة والإدارة المحلية.
 - دوراً أكثر تفعيلاً لمؤسسات المجتمع المدني.
 - ثقة أكبر وأكثر شفافية بين الحكومة والشعب.
 - تنويع أدوات ومؤسسات التوزيع.

وفي جميع الأحوال يمكن أن نأخذ في الحسبان إمكانية تطبيق أسلوب تثبيت الأسعار لفترة محدودة (٣-٦ أشهر) يتم خلالها موازنة أحوال العرض والطلب، مع مراعاة وقف احتمالات تواجد السوق السوداء من خلال فرض عقوبات مانعة.

(1) تقرير عن الأزمة المالية العالمية وأثرها على مصر، مرجع سابق، ص ٥ وما بعدها.

ج- مراجعة برنامج الخصخصة سواء من حيث النوعية أو من حيث التوقيت.
وفي إطار ذلك يمكن أتباع أساليب متنوعة للارتقاء بأداء القطاع العام وبعيداً عن التهويل أو التهوين فإن مصر لديها قدرات ذاتية تبعتها عن الأزمات إذا ما تم الاستفادة منها بالأسلوب الصحيح. وفي مقدمة هذه القدرات:

أ- بعض المشروعات الكبرى التي ينبغي التركيز عليها في هذه الفترة وفي مقدمتها:

- تعميم وتنمية سيناء.
 - تنمية وتعوير الصعيد.
 - تطوير وتنمية خليج السويس.
 - المشروعات الزراعية التي تستهدف زيادة إمكانياتنا الزراعية أفقياً ورأسياً.
- ب- علاقاتنا العربية المميزة وخاصة بدول الخليج حيث تتوافر الاستثمارات، وتتسع أسواق العمالة. ويمكن أن يتوازي مع هذه المناطق السوق الإفريقية التي تتطلع إلى دعم مصري، وعلى الأخص من النواحي الفنية والمهارية.

ج- هناك إمكانيات كبيرة للاستفادة من الأوضاع في مناطق غير الولايات المتحدة وغرب أوربا، وفي مقدمتها: الصين والهند، روسيا، مشروع الاتحاد من أجل المتوسط. وجميعها يمكن أن يعوضنا كثيراً عن السلبات التي نتعرض لها نتيجة الركود في الغرب.

ثالثاً: السياسات وقطاعات النشاط الاقتصادي:

وفي ظل التوجهات العالمية المتزايدة نحو اقتصاد السوق، وتحرير التجارة العالمية، والدور المتزايد للقطاع الخاص، ازدادت أهمية تنظيم التوازن الاقتصادي العام في الدولة عبر السياسات الاقتصادية الكلية.

إن تكامل السياسات الاقتصادية في إطار استراتيجية شاملة تتضمن؛ سياسات هيكلية، والأبعاد المؤسسية، ودور الحكومة المساعد والمشجع الذي يتضمن تسهيلات لمساهمة القطاع الخاص في استراتيجية النمو، كل هذا يشكل مدخلات أساسية لتحقيق نمو عالٍ مستدام على المدى الطويل.

وتحسباً لمواجهة التطورات والأحداث، والصدمات غير المتوقعة، تعمل الحكومة على ضبط الأوضاع الاقتصادية من خلال إجراء تغيير في السياسات والتي تأمل أن تؤدي إلى

تحقيق استقرار الاقتصاد. وأن نجاح ضبط الأوضاع الاقتصادية هام جداً للمحافظة على الاستقرار واستمرارية النمو. وتتم إدارة الاقتصاد الكلي في هذا الإطار من خلال السياستين المالية والنقدية. وتتركز أهداف السياسة الاقتصادية في تحقيق التنمية، وتحسين معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، خفض معدلات البطالة، وتحسين معدلات التوظيف، استقرار المستوى العام للأسعار، والوصول بمعدلات التضخم إلى أدنى مستوياتها نسبياً، استقرار أسعار الصرف، والمحافظة على استقرار القوة الشرائية للعملة الوطنية، تأمين احتياجات المواطنين الأساسية، ومساهمة النمو في تخفيض الفقر، تحقيق العدالة في توزيع الدخل والثروة.

ويوجد عدد من السياسات الاقتصادية يمكن استخدامها للتأثير على قطاعات النشاط الاقتصادي، هذه السياسات المكونة للسياسة الاقتصادية، يجب أن توضع وتنفذ في إطار تكاملها وتربطها معاً حتى يمكن تفادي آثار الأزمة المالية العالمية الحالية. وسوف يتم توضيح ذلك في الفقرات التالية: (١)

(١) قطاع الجهاز المصرفي:

- ١- تأكيد إعلان ضمان كافة الودائع في جميع البنوك العاملة في مصر وعوائدها.
- ٢- جذب مزيد من مدخرات وودائع المصريين في الخارج (عنصر الأمان).
- ٣- العمل على جذب مزيد من الودائع من الدول العربية لاعتبارات الأمان في مصر.
- ٤- حوافز (يما فيها رفع سعر الفائدة) لجذب مزيد من المدخرات المصرية بما يتيح ائتماناً أكبر للاستثمارات.

(٢) قطاع البورصة المصرية:

- ١- متابعة ضوابط العمل وتحديد سقف التعامل.
- ٢- قواعد لضمان بقاء البورصة (مصرية الهوية) وزيادة الثقة فيها.
- ٣- التعامل مع الأموال الساخنة في إطار:
 - سقف التعامل.
 - مدة البقاء للإعفاء من الضرائب.
 - سقف المضاربة وفق نوعيات الأسهم والسندات.

(١) تقرير عن الأزمة المالية العالمية وأثرها على مصر، مرجع سابق، مرفق، ص ١-٤.

(٣) قطاع قناة السويس:

- ١- تطوير خدمات الملاحة والصيانة والتموين لاجتذاب مزيد من البواخر.
- ٢- سياسات لتأمين الملاحة المتجهة من وإلى القناة.

(٤) قطاع السياحة:

- ١- تكثيف الترويج السياحي شرقاً وغرباً وعلى الأخص في الدول العربية.
- ٢- تنويع البرامج السياحة ذات القدرة التنافسية الأكبر، من خلال:
 - السياحة البيئية والمحميات.
 - السياحة الدينية (الإسلامية والمسيحية).
 - تنويع الحوافز الابتعاد عن خفض الأسعار.
 - ٣- تنشيط السياحة الداخلية بكل نوعياتها.
 - ٤- الحد من السياحة المصرية إلى الخارج.

(٥) قطاع التصدير:

- ١- تكثيف الجهود لفتح أسواق جديدة مع التركيز على الأسواق العربية والأفريقية والروسية وأمريكا اللاتينية.
- ٢- تنويع الصادرات وزيادة قدرتها التنافسية وفق متطلبات الأسواق التقليدية والجديدة.
- ٣- العناية بالتسويق من حيث:
 - الترويج (بما في ذلك المعارض).
 - التعبئة.
 - مواصفات وأذواق كل سوق.

(٦) قطاع الزراعة:

- ١- الإسراع في تنفيذ بعض المشروعات في سيناء، الصعيد، استخدام مياه البحر في إقامة مراعي وبعض الزراعات.
- ٢- تكثيف برامج تنمية الثروة الحيوانية والداجنة، وعلى الأخص: استخدام الهندسة الوراثية، الألبان واللحوم، الثروة الداجنة، العلف وتنويعه.

٣- دعم الاستثمارات في مجال التصنيع الزراعي للاستهلاك المحلي وللتصدير.

(٧) قطاع الصناعة:

١- تشجيع الاستثمارات في الصناعة: مصرية، عربية، أجنبية، وذلك وفق أولويات محددة تخدم:

- الاستهلاك المحلي.

- التصدير (البلاد العربية، أفريقيا، الأسواق التقليدية). خفض معدل البطالة.

٢- تكثيف برامج الارتقاء بالجودة وزيادة القدرة التنافسية للمنتجات. مع تنظيم الرقابة وتطبيق المواصفات القياسية.

٣- إعداد برامج وحملات واسعة وعاجلة للارتقاء بنظم تسويق المنتجات المصرية، ودقة توفير هذه المنتجات في التوقيتات المطلوبة.

٤- الدعم الفوري القوي لنشر وتوزيع الصناعات الصغيرة والمتوسطة، ويجب أن يساند ذلك:

- الصندوق الاجتماعي

- بنك التنمية الصناعية وبنك العمال.

وعلى البنك المركزي المصري أن يؤدي دوراً كبيراً في هذا.

(٨) قطاع الإنتاج:

١- تكثيف برامج تدريب متنوعة لرفع المستويات الفنية ومهارة العمالة المصرية وفق متطلبات أسواق العمل في الداخل.

٢- إعداد برامج فورية لإعداد العمالة المطلوبة في بعض الأسواق المستهدفة:

- الأسواق التقليدية.

- أفريقيا.

- بعض الدول الأوروبية.

٣- تنظيم وتنسيق برامج وحملات تسويق العمالة المصرية.

٤- تكثيف محاولات فتح أسواق جديدة للعمالة المصرية وزيادة قدرتها التنافسية وخاصة فنياً ومهارياً.

(٩) التضخم وارتفاع الأسعار :

- ١- التعاون والتنسيق مع التجار (الغرف التجارية) والمستوردين للاتفاق على أسعار تتمشى مع:
 - قدرات المستهلكين.
 - التكلفة الفعلية.
- ٢- تطوير التعبئة وأحجام العبوات، مع التوسع في منافذ التوزيع، وعلى الأخص:
 - الجمعيات الاستهلاكية.
 - التعاونيات الاستهلاكية.
- ٣- قيام الجمعيات الأهلية وجهاز حماية المستهلك بدورها في الرقابة والإعلام.
- ٤- تثبيت الأسعار لمدة ٣-٦ أشهر إذا اقتضى الأمر، مع مراعاة:
 - موازنة عوامل العرض والطلب خلال المهلة.
 - تغليظ عقوبات السوق السوداء لتصبح مانعة.

(١٠) الخصصة:

- ١- فترة ثلاثة أشهر لمراجعة البرامج الحالية.
- ٢- تطبيق مفهوم جديد يرتكز على :
 - مبدأ المشاركة بين العام والخاص.
 - البعد الإنساني.

خاتمة البحث

أولاً: النتائج:

١- اتضح أن الأزمات العالمية- من نوعية الأزمة الحالية- لا بد أن تؤثر بشكل أو بآخر في العالم كله، لكننا خلصنا من الدراسة أن الأزمة المالية العالمية لها شقان: الأول حالة الاندماج العالمي الواقع الآن، والشق الثاني: الأزمة، وإن كانت الولايات المتحدة تحاول فرض رؤيتها باعتبارها القطب الأوحده، وهي المسيرة للمنظمات الدولية، لكن هذا الوضع لم ينعم بالاستقرار، حيث مازال يوجد الكثير من الآثار السلبية لهذه الأزمة والمقاومة الخارجية والمعوقات الداخلية لاستتاب هذه الرؤية وقبولها من الجميع.

٢- أن الأزمة المالية العالمية لن تضار بها الدول المتقدمة فحسب باعتبارها قائدة مسيرة الاقتصاد الدولي بل ستضار جميع دول العالم، وهنا يأتي دور الدول النامية والذي يجب أن يكون لها دوراً فاعلاً لإنقاذ الاقتصاد العالمي، وكمثال للأضرار المترتبة على الأزمة، استخدمنا أسلوب التحليل الاقتصادي الوصفي، لدراسة أثر ارتفاع الأسعار العالمية للغذاء على الميزان التجاري المصري والأمن الغذائي للمجتمع المصري.

٣- أن دولة نامية كمصر في مواجهتها للأزمة لا بد أن تراعي أن تكون أساليب المواجهة مصرية خالصة أولويتها الوحيدة مصالح مصر، وهذا يتطلب تكامل الجهود الحكومية والشعبية في إطار من الشفافية الكاملة، وأن العودة إلى (العولمة) بعد زوال الأزمة لا بد وأن تكون تدريجية.

ثانياً: التوصيات:

١- يجب أن يكون للدول النامية دور على الساحة العالمية والتأثير في المتغيرات السياسية والاقتصادية العالمية، ولن يكون ذلك إلا بإحداث تنمية شاملة، والتعاون فيما بينها.

٢- ضرورة زيادة الإنتاج المحلي في مصر من الحبوب والغذاء بصفة عامة لتقليل مخاطر الاعتماد على الأسواق الخارجية، ولزيادة معدلات الاكتفاء الذاتي في الغذاء، وكذلك تقليل نسب ومعدلات الفاقد في محاصيل الحبوب الغذائية، لتحقيق الأمن الغذائي للمجتمع المصري.

٣- أتباع بعض السياسات الداخلية التي يمكن أن تخفف من وطأة الأزمة المالية وتفادي أثارها، والتي عرضنا لها في المبحث الثالث، ويمكن أن تتحول بالكثير من السلبيات إلى إيجابيات.

تم بحمد الله تعالى

المراجع العربية والأجنبية

أولاً: المراجع العربية:

- (١) د. إيهاب محمد يونس: العولمة بين الاستمرار والانهييار، مجلة مصر المعاصرة، أكتوبر ٢٠٠٧، العدد ٤٨٨.
- (٢) أسامة غيث، التخطيط الشيطاني والقرصنة الاقتصادية العالمية، جريدة الأهرام يوم ٢٠٠٨/١٢/١٣ ويوم ٢٠٠٨/١٢/٢٠.
- (٣) د. الحبيب الجحاني: المجتمع العربي الإسلامي: الحياة الاقتصادية والاجتماعية، عالم المعرفة، ع ٣١٩، سبتمبر ٢٠٠٥.
- (٤) د. حازم البيلاوي: النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة، عالم المعرفة، العدد ٢٥٧، مايو ٢٠٠٠.
- (٥) د. رمزي زكي: التاريخ النقدي للتخلف: دراسة في أثر النظام النقدي الدولي على التكوين التاريخي للتخلف بدول العالم الثالث، عالم المعرفة، ع ١١٨٤، أكتوبر ١٩٨٧.
- (٦) ميخائيل جورباتشوف، البيريسترويكا، ترجمة محمد عبد الجواد، ترجمة عربية، دار الشروق، القاهرة ١٩٨٨.
- (٧) د. محيي محمد مسعد: نظام الزكاة بين النص والتطبيق، المكتب العربي الحديث، الطبعة الثانية ٢٠٠٣.
- (٨) رئاسة الجمهورية، المجالس القومية المتخصصة، المجلس القومي للإنتاج والشئون الاقتصادية، شعبة السياسات المالية والاقتصادية، تقرير عن الأزمة المالية العالمية وآثارها على مصر ٢٠٠٨.
- (٩) وهيب مسيحة: فلسفة الاقتصاد، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.
- (١٠) مجلة الأهرام الاقتصادي، العدد ٢٠٧٧، أكتوبر ٢٠٠٨.
- (١١) خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام ٢٠٠٦/٢٠٠٧.
- (١٢) قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٥.
- (١٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب السنوي أعداد مختلفة.

(١٤) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، النشرة السنوية لأسعار المواد والمنتجات الغذائية والخدمات، ٢٠٠٧.

(١٥) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد مختلفة (١٩٩٣-١٩٩٨).

(١٦) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، قطاع الشؤون الاقتصادية، مؤشرات الإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة (٢٠٠٣-٢٠٠٦).

(١٧) الموقع الإلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة، تقرير الأغذية والزراعة.

قاعدة البيانات الإحصائية www.fao.org/faostat

(١٨) الموقع الإلكتروني لمنظمة الأغذية والزراعة، تقرير الأغذية والزراعة في العالم ٢٠٠٨.

Food situation. www.fao.org/world

(١٩) الموقع الإلكتروني لإحصاءات التجارة الخارجية التابع للأمم المتحدة Comtrade.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

(1) Harold James: The International Monetary System, New York; Oxford University Press, 1999.

(2) Firdrik Gemson: Globalization and Political Strategy, 2001.

(3) Timothy Lane and others: IMF-Supported Programs in Indonesia, Korea, and Thailand, IMF Occasional Paper 178, 1999.

(4) Robert Garran: Tiges Tamed: The end of the Asian Miracle, 1998.

(5) Paul Hirst Grahame Thompson: Globalization in Question, 1999, 2004.

(6) J. Timmons Roberts, Amy Hite: from Modernization to Globalization, 2000.

(7) Kevin Watkins : Making Globalization work for the Poor 2002.

(8) Paul Streeten : Integration, Interdependence, and Globalization, 2001.

(9) Paul Streeten : Components of a Future Development Strategy, 1999.

(10) James M. Boughton: Globalization and the Silent Revolution of the 1980s, 2002.

- (11) Jagdish Bhagwati: Targeting Rich – Country Protectionism Jubilee 2000.
- (12) R. Triffin, Gold and Dollar Crisis, Yale, 1960.
- (13) Hazem Beblawi, the Arab Gulf Economy in a University Press, 1999.
- (14) Cycles, Global Terrorism, and World Development. Alternatives: Turkish Journal International Relations, Vol. 6, No.1 &2, Spring & Summer 2007.
- (15) MOHAMMAD KARIM: Globalization and Post-Soviet Revival of Islam in Central Asia and the Caucasus. Journal of Muslim Minority Affairs, Vol. 25, No. 3, December 2005.
- (16) HASAN KOSEBALABAN: The Impact of Globalization on Islamic Political Identity: The Case of Turkey, World Affairs, Vol. 168 No.1 Summer 2005.
- (17) Fauzi Najjar: THE ARABS, ISLAM AND GLOBALIZATION, MIDDLE EAST POLICY, VOL, XII, NO. 3, FALL 2005.
- (18) AHMET T. KHRU: Globalization and Diversification of Islamic Movements: Three Turkish Cases.
- (19) Political Science Quarterly Volume 120 Number 2 2005.
- (20) Alexandria HORSTMANN: Ethnohistorical Perspectives on Buddhist-Muslim Relations and Coexistence in Southern Thailand: From Shared Cosmos to the Emergence of Hatred? SOJOURN Vol. 19, Nc. 1 (2004), pp.76-99.
- (21) Suzaina Kadir: Mapping Muslim politics in Southeast Asia after September 11, The Pacific Review, Vol. 17 No. 2 June 2004: 199-222.
- (22) SINDRE BANGSTAD: The Changed Circumstances for The Performance of Religious Authority in A Cape Mustim Community, Journal of Religion in Africa, 34, 1-2.
- (23) LEONARD A. STONE: The Islamic Crescent: Islam, Culture and Globalization, Innovation, Vol. 15, No. 2, 2002.
- (24) Roxanne L. Euben: Contingent Borders, Syncretic Perspective: Globalization, Political Theory, and Islamizing Knowledge, International Studies Association, Blackwell Publishing, 2002.
- (25) STEPHEN VERTIGANS and PHILIP W. SUTTON: Globalization Theory and Islamic Praxis, Global Society, Vol. 16, No. 1.2002.

ملحق المبحث الثاني

جدول (١): المتاح الكلي للاستهلاك ومتوسط نصيب الفرد من أهم سلع مجموعة الحبوب

خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٧)، (٢٠٠٢-٢٠٠٧)

البيان	الإنتاج المحلي (ألف طن)	كمية الصادرات (ألف طن)	كمية الواردات (ألف طن)	المتاح الكلي للاستهلاك (ألف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي %	كمية الغذاء الصافي للإنسان (ألف طن)	متوسط نصيب الفرد ك.جم/ سنة
القمح							
الفترة (١٩٩٧-١٩٩٢)	٥١٩٩,١	٠,٠١	٥٦٥٩,٥	١٠٨٥٨,٦	٤٧,٩	٧٨٠٧,٢	١٣٦,٩
الفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٢)	٧٣٩٤,٤	٠,٩	٥٢٣٥,٧	١٢٦٢٩,٢	٥٨,٦	٨٩٠٩,٨	١٢٧,٢
الذرة الشامي							
الفترة (١٩٩٧-١٩٩٢)	٥١٢١,١	٣,٣	٢٢٦١,٤	٧٣٧٩,٢	٦٩,٤	٢٢٧٦,٣	٣٩,٩
الفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٢)	٦٨٠٨,٣	٢,٣	٤٠٩٠,١	١٠٨٩٦,١	٦٢,٥	٤٥٨٤,٤	٦٥,٥

المصدر: جمعت وحسبت من :

(١) www.fao/faostat.org.

(٢) Comtrade

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

(٤) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد مختلفة (١٩٩٣-١٩٩٨).

(٥) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، مؤشرات الإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة (٢٠٠٣-٢٠٠٦).

جدول (٢): المتاح الكلي للاستهلاك ومتوسط نصيب الفرد من الزيوت النباتية

خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٧)، (٢٠٠٢-٢٠٠٧)

البيان	الإنتاج المحلي (ألف طن)	كمية الصادرات (ألف طن)	كمية الواردات (ألف طن)	المتاح الكلي للاستهلاك (ألف طن)	نسبة الاكتفاء الذاتي %	كمية الغذاء الصافي للإنسان (ألف طن)	متوسط نصيب الفرد ك.جم/ سنة
إجمالي الزيوت النباتية الفترة (١٩٩٧-١٩٩٢)	١١٧,١	١,٥	٦٧٧,٧	٧٩٣,٣	١٤,٨	٧٩٣,٣	١٣,٩
الفترة (٢٠٠٧-٢٠٠٢)	١١٩,٢	٩,٩	٦٢٧	٧٣٦,٣	١٦,٢	٧٣٦,٣	١٠,٥

المصدر: جمعت وحسبت من :

(1) www.fao/faostat.org.

(2) Comtrade

(٣) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

(٤) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، نشرة الاقتصاد الزراعي، أعداد مختلفة (١٩٩٣-١٩٩٨).

(٥) وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، مؤشرات الإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة (٢٠٠٣-٢٠٠٦)

جدول (٣): تطور الرقم القياسي للأسعار العالمية للسلع الغذائية خلال الفترة ٢٠٠٤ -

٢٠٠٨

اللحوم	منتجات الألبان	السكر	الزيوت	الحبوب	السلع الغذائية	البيان
١١٨	١٣٠	٩٢	١١٧	١١١	١١٤,٤	٢٠٠٤
١٢١	١٤٥	١٢٧	١٠٩	١٠٦	١١٧,٣	٢٠٠٥
١١٥	١٣٨	١٩٠	١١٧	١٢٤	١٢٧,٤	٢٠٠٦
١٢١	٢٤٧	١٢٩	١٧٤	١٧٢	١٥٧,٤	٢٠٠٧
١١٩	٢١٣	١٢٥	١٥٠	١٤٨	١٤١,٧	أبريل ٢٠٠٧
١١٩	٢٢٢	١٢١	١٦١	١٥٠	١٤٤,٧	مايو ٢٠٠٧
١٢٠	٢٥٢	١١٩	١٧٠	١٥٩	١٥١,٢	يونيو ٢٠٠٧
١٢٠	٢٧٧	١٣١	١٧٥	١٦٠	١٥٥,٨	يوليو ٢٠٠٧
١٢٣	٢٨٧	١٢٦	١٨١	١٧١	١٦١,٦	أغسطس ٢٠٠٧
١٢٤	٢٩٠	١٢٥	١٩٠	١٩٥	١٧١,٤	سبتمبر ٢٠٠٧
١٢٢	٢٩٧	١٢٨	٢٠٢	٢٠١	١٧٥,٣	أكتوبر ٢٠٠٧
١٢٦	٣٠٢	١٣٠	٢٢١	٢٠٣	١٨٠,٦	نوفمبر ٢٠٠٧
١٢٣	٢٩٥	١٣٧	٢٢٦	٢٢٤	١٨٧,٣	ديسمبر ٢٠٠٧
١٢٦	٢٨١	١٥٤	٢٥٠	٢٣٨	١٩٦,٣	يناير ٢٠٠٨
١٢٨	٢٧٨	١٧٣	٢٧٣	٢٨١	٢١٥,٨	فبراير ٢٠٠٨
١٣٢	٢٧٦	١٦٩	٢٨٥	٢٨٠	٢١٨,٤	مارس ٢٠٠٨
١٣٦	٢٦٦	١٦١	٢٧٦	٢٨٤	٢١٨,٤	أبريل ٢٠٠٨

المصدر: جمعت وحسبت من :

Food Situation www.fao/faostat.org

جدول (٤): تطور قيم واردات الحبوب والزيوت النباتية

خلال الفترة (١٩٩٢-١٩٩٧)، (٢٠٠٢-٢٠٠٧)

٢٠٠٧-٢٠٠٢		١٩٩٧-١٩٩٢		الوحدة	البيان
%	القيمة	%	القيمة		
٢٢,٦	٩٣٣,٢	٢٦,٨	٨١٧,١	مليون دولار	القمح
١٤,٨	٦١٠,٣	١٠,١	٣٠٨,٤	مليون دولار	الذرة الشامي
٣٧,٤	١٥٤٣,٥	٣٦,٩	١١٢٥,٥	مليون دولار	إجمالي الحبوب
١,٦	٦٧	٦,٢	١٨٩,٥	مليون دولار	زيت النخيل
٠,٠١	٠,٤	٣,٥	١٠٦,١	مليون دولار	زيت عباد الشمس
٠٠٠	٠,٠٤	١,٠٤	٣١,٧	مليون دولار	زيت بذرة القطن
٣٨,٤	١٥٨٥,٢	٠,٩	٢٩,٩	مليون دولار	زيت فول الصويا
٥	٢٠٤,٨	٠,٢	٦,٢	مليون دولار	زيت لب النارجيل
٠,٢	٨,٥	٠,٢	٤,٨	مليون دولار	زيت الذرة
٠٠٠	٠,١	٠,٠٤	١,٤	مليون دولار	زيت الزيتون
٠٠٠	٠,٠٤	٠,٠٤	١,٣	مليون دولار	زيت السمسم
٠٠٠	٠٠	٠٠٠	٠,٠١	مليون دولار	زيت فول السوداني
٤٥,٢	١٨٦٦,٣	١٢,٢	٣٧٠,٩	مليون دولار	إجمالي واردات الزيوت
١٧,٤	٧١٨,٥	٥٠,٩	١٥٥٢,٥	مليون دولار	باقي الواردات الزراعية
١٠٠	٤١٢٨,٣	١٠٠	٣٠٤٨,٩	مليون دولار	إجمالي الواردات الزراعية

المصدر: جمعت وحسبت من :

www.fao/faostat.org

جدول (٥): أسعار المستهلك من الحبوب والزيوت النباتية

خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٦

البيان	الوحدة	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	% معدل التغير ٢٠٠٦-٢٠٠٥	% معدل التغير ٢٠٠٧-٢٠٠٦
القمح	قرش/كجم	١٤٣,٦	١٤٨,٩	١٨٣,٩	٣,٧	٢٣,٥
الذرة الشامي	قرش/كجم	١٣٢,٦	١٤٠,٣	١٦٩,١	٥,٨	٢٠,٥
الزيوت النباتية	قرش/كجم	٦٩٣,٧	٦٩٣,٩	٧٣٧,٦	٠,٠٣	٦,٣

المصدر: جمعت وحسبت من :

- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الكتاب الإحصائي السنوي، أعداد مختلفة.

محتويات البحث الموضوع

رقم الصفحة

١ مقدمة
	المبحث الأول
	أزمات الاقتصاد العالمي والسياسات الاقتصادية
٣ تمهيد
٣ أولاً: أزمات الاقتصاد الدولي (١٩٧٠-٢٠٠٨)
٩ ثانياً: ماهية الأزمة المالية العالمية الحالية
١٠ ثالثاً: بعض السياسات الاقتصادية لمواجهة الأزمة
١٢ رابعاً: تأثير الأزمة على الاقتصاد المصري
١٤ خامساً: الدروس المستفادة والنتيجة عن الأزمة
	المبحث الثاني
	تأثير الأزمة الاقتصادية العالمية على الأمن الغذائي المصري
١٧ تمهيد
١٨ أولاً: التعرف على معدلات الاكتفاء الذاتي من أهم سلع الحبوب
١٩ ثانياً: دراسة تطور الأسعار العالمية للغذاء وأهم العوامل المؤثرة عليها
٢١ ثالثاً: أثر ارتفاع الأسعار العالمية للحبوب والزيوت النباتية
	المبحث الثالث
	دور الحكومة والسياسات الاقتصادية لتفادي آثار الأزمة
٢٤ تمهيد
٢٤ أولاً: دور الحكومة في اقتصاد السوق
٢٦ ثانياً: المبادئ الأساسية لمواجهة الأزمة
٢٨ ثالثاً: السياسات وقطاعات النشاط الاقتصادي
٣٣ خاتمة البحث
٣٣ أولاً: النتائج
٣٣ ثانياً: التوصيات
٣٥ المراجع العربية والأجنبية
٣٨ ملحق المبحث الثاني
٤٣ محتويات البحث

